"اللَّامُ » المَرْفُوضَةُ
بَيْنَ جَحْدِ الِاسْتِحْقاقِ والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاقِ

إعداد

د / عاطف عبد الصبور علي حسن

الأستاذ المساعد بكلية البنات الإسلامية بأسيوط

« اللام» المَرْفوضَةُ بَيْنَ جَحْد الاسْتِحْقاق والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاق

عاطف عبد الصبور علي

قسم اللغويات في كلية البنات الإسلامية بأسيوط بجامعة الأزهر

البريد الإلكتروني : dr.atef2050@gmail.com

الملخص :

يتناول هذا البحث حرفا من حروف المعاني وهو حرف « أل » ، ويميط اللثام عن المواضع التي رفض النحاة دخول « اللام » فيها، وتسامُح النحويين في اجتلاب «اللام» لتلك التراكيب، فيعرض للخلاف الذي دار بين النحويين في ذلك، مع ملاحظة أن الخلاف هنا ليس في طبيعة «اللام» ولا في حقيقتها، وإنما الخلاف في دخولها وعدم دخولها، وهل تصلح في هذا الموضع أو لا، وهل قبل النحويون بدخولها في هذا التركيب، أم لا.

كما يبين الأسباب والدوافع التي أدت بالنحويين إلى القول بعدم حاجة التركيب إليه واستغناء الجمل والمفردات عنه ، ويشير في المقابل إلى أهميته، وتأكيد الحاجة إليه، وأن الكلام لا يستغني عنه، وأن التركيب لا يستقيم بدونه، معتمدين على ما ورد عن العربي الفصيح، الذي تؤخذ اللغة من فِيهِ، ويستند في إقرار القاعدة إلى منطقه ، مع الأخذ في الاعتبار أن اللجوء إلى الضرورة – في محاولة لسلخ تلك اللام عن أداء دورها في الجملة وتراكيب الكلام – مخالف لأقيسة العرب، وأصول قواعدهم.

ولم يكن السماع وحده الحاكم في قبولها ، والقول بها، بل اعتمد القائلون بوجوب حضورها في التركيب على القياس أيضا والذي يمثل ركنا مهما في التأصيل والتقعيد.

وقد اختصت تلك الدراسة «اللام » دون غيرها من حروف المعاني؛ لما لـــ «اللام» من أهمية عظيمة في تقوية الكلام وتوكيده؛ ولأنها تؤدي معاني شتى في التركيب كالاختصاص، والاستحقاق، والتعليل والتعدية ، والتقوية، وغيرها، فضلا عن دورانها بين معاني الإعراب جزما وجرا ، ولها فائدة عظيمة اقتضت وجودها، فهي تدخل على الأسماء والأفعال والحروف .

الكلمات المفتاحية : اللام – المرفوضة – جحد – الاستحقاق – التسامح – الإلحاق.

"The blame" is rejected between the denial of merit and tolerance of affiliation

Atef Abdel Sabour Ali
Department of Linguistics at the Islamic Girls College in Assiut, Al-Azhar University
Email: dr.atef2050@gmail.com

Abstract:
This research deals with a letter of the meanings, which is the letter "al", and reveals the places where the grammarians refused to enter "the lam", and the tolerance of the grammarians in attracting "the lam" to those combinations. It is not in the nature of "the blame" nor in its reality, but the disagreement is regarding its entry and non-entry, whether it is suitable in this position or not, and whether the grammarians accepted its inclusion in this structure, or not.
It also shows the reasons and motives that led the grammarians to say that the composition is not needed for it and the sentences and vocabulary are dispensed with, and in turn indicates its importance, and affirms the need for it, and that speech is not dispensed with, and that the composition is not correct without it, relying on what has been reported from the eloquent Arabic, which is taken The language is within it, and it is based on the approval of al-Qaeda on its logic, bearing in mind that resorting to necessity - in an attempt to remove those blame from performing its role in the sentence and the structures of speech - is contrary to the norms of the Arabs and the principles of their rules.
The hearing was not the only ruling in accepting it and saying it. Rather, those who said that it should be present in the composition relied on the analogy as well, which represents an important pillar of rooting and reciting.
This study was devoted to "lam" without other letters of meaning. Because "the blam" is of great importance in strengthening and affirming speech; And because it performs various meanings in the composition, such as specialization, merit, justification and transgression, strengthening, and others, as well as its rotation between the meanings of parsing, firmly and explicitly, and it has a great benefit that necessitates its existence, it is included in nouns, verbs and letters.

Key words: Blaming - Rejected - Denial - Entitlement - Tolerance - Affiliation.

المقدمة:

الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلماً، وَوَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وحلماً، أَحْمَدُهُ حَمْدَ الْمُعْتَرِف بِفَضْلِه، وَأَشْكُرُه شُكْرَ الْعَاجِزِ عَنْ إِحْصَاءِ فَيْضِ كَرَمِهِ. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْصَحِ الْعَرَبِ لِساناً، وأعْذَبِهم بياناً، وَأَعْلَمِهِمْ بِأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّة. وَعَلَى آله وَصَحْبِهِ الَّذِينَ شَادَوا الدِّين، وَرَفَعُوا لِوَائَه فِي الْعَالَمِينَ.

وَبَعْد..

فَلَقَد شَرَّفَ اللَّهُ تَبَارَك وَتَعَالَى الْعَرَبِيَّةَ حِينَ أَنْزَلَ كِتَابَهُ الْكَرِيمَ بِهَا، مِمَّا رَفَع قَدْرَهَا، وَأَعْلَى مَنْزِلَتَهَا، وَكَانَ ذَلِكَ دَعْوَةً إِلَى عِنَايَةِ الْعَرَب بِهَا، ومحفزا عَلَى صَرْفِ الهِمَمِ إِلَيْهَا ، فَلَم تَهْتَمّ أُمّةٌ بِلُغَتِهَا اهْتِمَامَ الْعَرَبِ بِلُغَتِهِم، مَنَحُوها، وَقْتَهم وَبَذَلُوا فِي سَبِيلِهَا جَهْدَهَم، كُلُّ ذَلِكَ لِتَبْقَى سَلِيمَةً، وتحْتَفِظَ بكيانها الَّذِي رَسَمتهُ لَهَا تَرَاكِيبُ الْبُلَغَاءِ، وثَقَافَةُ الْحُكَمَاء، ولَهَجَتْ بِهِ أَلْسِنةُ الشُّعَرَاءِ وَالْفُصَحَاءِ، وَعِبَارَاتُ الْأُدَبَاء، فأَعْطَتهُم جَوَاهِرَهَا، ومَنَحَتْهُمْ ثِمَارِهَا وقُطوفَها؛ فَاجْتَنَوهَا مَعَانِيَ وَمَبَانِيَ، وَأُصولًا وَفُروعًا، وَإِعْرابًا وَبِناءً.

وَلَا نَنْسَى عَقِيدَتَهُمْ الرّاسِخَةَ، وَإِيمانَهُمْ العَمِيقَ بِوَعْدِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَتَخَلَّفُ فِي حِفْظِها، المَشْمولِ بِحِفْظِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، قَالَ تَعَالَى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وَمَعَ ذَلِكَ الوَعْدِ، والثِّقَةِ فِي تَحْقِيقِهِ، والْإِيمانِ التّامِّ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهُ لَا يَتَخَلَّفُ عَكَفَتْ الأَلْبابُ الخالِصَةُ، وَالْأَذْهانُ الصّافِيَةُ، والْأَفْهامُ الْواعِيَةُ عَلَى اسْتِنْباطِ دَقائِقِها، وَلَمَّ شَوارِدِهَا، وَكانَ مِنْ جُمْلَةِ عِنايَتِهِمْ بِالْعَرَبِيَّةِ، والتَّفاني فِي خِدْمَتِها، وَالْزودِ عَنْ حِياضِهَا الوُقوفُ لِمَعَانِي الحُروفِ بِالدَّرْسِ والتَّدْقِيق، والْعِنايَةِ والتَّحْقِيق، وَذَلِكَ لِما لَهَا مِنْ أَهَمّيَّةٍ قُصْوَى فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، حَيْثُ تُفِيدُ هَذِهِ الحُروفُ فِي بِناءِ الجَمَلِ وَمُفْرَداتِ الكَلامِ، وَلَهَا دَوْرٌ مُهِمٌّ فِي اسْتِنْباطِ الحُكْمِ ، وَانْتِظامِ المَعْنَى، والْوُقوفِ عَلَى مُرادِ

(١) سورة الحجر: ٩

الْآيَاتِ، فَكَثِيرٌ مِنْ آيات القُرْآنِ يَتَوَقَّفُ فَهْمُها عَلَى فَهْمِ الدِّلالَةِ الَّتِي يُؤَدّيها الحَرْفُ فِي النَّصِّ.

" واللّامُ "حَرْفٌ مِنْ حُروفِ المَعاني، يُفِيدُ كَثِيرًا فِي إِصْباغِ التَّوْكِيدِ عَلَى الجُمْلَةِ الدَّاخِلِ عَلَيْهَا، وَيُؤَدِّي مَعانيَ شَتَّى فِي التَّرْكيب، كَالْاخْتِصاصِ وَالْاسْتِحْقاقِ والتَّعْليلِ وَالْتَعْدِيَةِ، وَالتَّقْوِيَةِ وَغَيْرِهَا، فَضْلًا عَنْ دَوَرَانِهِ بَيْنَ مَعاني الإِعْرابِ جَزْمًا وَجَرًّا.

ولِأَهَمِّيَّتِهِ فِي الكَلامِ وَبِناءِ المعْنَى أَفْرَدَ لَهُ النَّحْوِيّونَ كُتُبًا، تَضَمَّنَتْ مَعانيَه وَأَقْسامَهُ، وَعَمَلَهُ، وَشُروطَ العَمَلِ، وَأَفْرَدَ لَهُ بَعْضُهُمْ أَبْوَابًا وَفُصولًا خاصَّةً بِهِ.

وَهَذَا الحَرْفُ قَدْ يَرَى النَّحْويُّ أَنَّ التَّرْكيبَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهُ، وَحِينَئِذٍ يُرْفَضُ وُجودُهُ، وَيُسْتَنْكَرُ دُخولُهُ؛ فَإِذَا ذُكِرَ فِيه كَانَ مِنْ مُسْتَهْجَنِ الكَلامِ، وَمُسْتَكْرَهِ التَّرْكيب، وَكَانَ مِنْ التَّعَسُّفِ بِحَيْثُ لَا يَهْتَدِي النَّحْوُ إِلَى إِصْلاحِهِ، وَيَضِلُّ الْقِيَاسُ فِي تَأْويلِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ الأُصولِ المَرْفوضَةِ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ اللُّغَةُ عَلَى خِلافِها.

عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ التَّراكيب الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا لَا تَقْبَلُ اللّامَ تَسامَحَ آخَرُونَ فِي اجْتِلابِها لَهَا، وَإِلْحاقُها بِهَا، مُعْتَمِدِينَ أَحْيَانًا عَلَى مَا جَاءَ عَنْ العَرَبِيِّ الفَصيحِ الَّذِي يَحْسَنُ الظَّنُّ بِهِ، وَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ قَدْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ لُغَةٍ قَديمَةٍ، وَيَتَّكِئونَ أُخْرَى عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَعْتَبِرونَهُ بابًا يَتَّسِعُ لِمُراجَعَةِ الأُصولِ الْمِرفُوضَةِ، وَيَحْمِلونَ – مِنْ خِلالِهِ – الفُروعَ عَلَى الأُصولِ، حَيْثُ اسْتَقَرَّ لَدَى النَّحْوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ: الْقِيَاسَ اسْتِنْباطٌ بِحَمْلِ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ لِاشْتِباهٍ بَيْنَهُمَا فِي الأَصْلِ.

وَهَذِهِ الدِّراسَةُ تَكْشِفُ عَنْ تلك المواطِنِ الَّتِي قِيلَ بِعَدَمِ دُخولِ اللّامِ فِيهَا، واسْتِغْناءِ التَّرْكيب عَنْهَا، وَتَسامُحِ الآخَرِينَ فِي إِلْزامِ التَّرْكيبِ بِهَا، وَتَأْكِيدِ الحاجَةِ إِلَيْهَا، مُعْتَمِدِينَ عَلَى السَّماعِ وَمُتَمَسِّكِينَ بِـ أَنَّ السّامِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَالْناقِلَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ، وَمَدْعومينَ بِالْقِيَاسِ الَّذِي يُمَثِّلُ رُكْنًا مُهِمًّا فِي التَّأْصيلِ، والتَّقْعيدِ، وَقَدْ جَاءَتْ هذه الدراسة تحت عنوان: « **اللّام**»

المَرْفوضَةُ بَيْنَ جَحْدِ الاِسْتِحْقاقِ والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاقِ. وقد اشتملت على: مقدمة، وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أَوَّلًا: المُقَدَّمَةُ وَفِيهَا الحَمْدُ والثَّناءُ والْحَديثُ عَنْ المَوْضوعِ.

ثانِيًا: التَّمْهيدُ، وَفِيه الحَديثُ عَنْ الحَرْفِ، حَدُّهُ، وَسَبَبُ تَسْمِيَتِهِ بِالْحَرْفِ، وَفائِدَةُ حُروفِ المَعاني فِي بِناءِ الجُمْلَةِ. وَأَقْسَامُ الحُروفِ. والْحَديثُ عَنْ « اللَّام » وَمَعانيها، وَأَقْسامِها مِنْ حَيْثُ الْإِعْمالُ والْإِهْمالُ.

ثَالِثًا: المبْحَثُ الأَوَّلُ: « لَامْ » الابْتِداءُ المَرْفوضَةُ بَيْنَ جحد الاِسْتِحْقاق والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاق.

رَابِعًا: المبْحَثُ الثَّانِي: « لَامْ » الجَوابُ المَرْفوضَةُ بَيْنَ جحد الاِسْتِحْقاق والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاق.

خَامِسًا:المبْحَثُ الثَّالثُ « اللَّامُ » الزّائِدَةُ المَرْفوضَةُ بَيْنَ جحد الاِسْتِحْقاق والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاق.

سَادِسًا: الخَاتِمَةُ، وَتَضَمَّنَتْ خُلاصَةً لِلْمَوْضُوعِ، وَأَهَمَّ النَّتائِجِ الَّتِي ظَهَرَتْ خِلالَهُ.

واللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يَهْدِيَنا صِراطَهُ المُسْتَقِيمَ، كَمَا أَسْأَلُهُ – سُبْحَانَهُ – أَنْ يَقْرَبَنا إِلَيْهُ، وَيَجْعَلَ اعْتِمادَنا فِي كُلِّ الأُمورِ عَلَيْه ، وَأَنْ يَكْفِينَا شَرَّ الفِتَنِ والْبَلاءِ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا وَمَا بَطَنَ، إِنَّهُ سَمِيعُ مُجيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ فِي الأَوَّلينَ والْآخِرينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الطيِّبينِ الطَّاهِرينَ.

التَّمْهيدُ

الحرف أحد أقسام الكلمة الثلاثة، وهو في اللغة: الحد، والطرف، والشفير. قال الفيروز أبادى :«الحرف من كل شيء طرفه وشفيره، ومن الجبل أعلاه » [١] " قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾[٢] أي على جانب من الدين، فلا يدخل فيه على ثبات وتمكن. [٣]

وهو في اصطلاح النحويين: ما دل على معنى في غيره غير مقترن بزمان " [٤]

وقيل: الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها[٥]

فائدة حروف المعاني في بناء الجملة :

وفائدة هذه الحروف تظهر واضحة جلية في الاختصار الذي تؤديه، ومن هنا كانت الحاجة إليها ملحة شديدة لما تبعثه من الإيجاز والاختصار.

فحرف العطف مثلاً – جيء به نيابة عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها نيابة عن أستفهم، وحروف النفي جيء بها نيابة عن أنفي، وحروف الاستثناء جيء بها نيابة عن أستثنى، وحروف الجر جيء بها نيابة عن الأفعال التي بمعناها. فالباء نابت عن ألصق، والكاف نابت عن أشبه. .الخ.

وهي إلى جانب الاختصار يتوقف عليها فهم المعنى، ويستنبط بحسبها مراد الكلام.

ولما كانت تلك منزلتها، وكانت إلى تلك الحد قيمتها كان الاستغناء عنها في الكلام مخلاً بمعانيه، وقصوراً عن الإتيان بدواعيه، وكانت معرفتها مهمة مطلوبة، لاختلاف مواقعها في الكلام.

---

(١)القاموس المحيط ١٢٦/٣.

(٢) من الآية ١١ سورة الحج

(٣)ينظر: شرح شذور الذهب ١٠٤.

(٤) ينظر: أسرار العربية ٢٨، وكشف المشكل ٢٠٩/١، والتعريفات للجرجانى ٧٦

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (١/ ٣٦)

انظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (١) تجد أنه لما كان صاحب الحق مستعلياً يصرّف نظره كيف شاء استعمل التعبير القرآني معه الحرف « على» ولما كان صاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدرى أين يتوجه استعمل معه الحرف « في»(٢)

وتظهر فائدتها أيضاً في أن أكثر كلام العرب على معاني تلك الحروف، قال المرادي في سبب تأليفه في هذا الفن :

« فإنه لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفه مبنياً أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها وتفصيلها، وهي مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها قد كثر دورها، وبعد غورها، فعزت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها » (٣)

ولهذه المنزلة أيضاً أفرغ لها النحويون جهدهم، وصرفوا إليها هممهم، وبذلوا في تحصيلها جُلَّ وقتهم.

ومن حروف المعاني « اللام » وهي حرف مبني لا يتأثر بعامل الإعراب، شأنه شأن كل الحروف، قال ابن مالك:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٍّ لِلْبِنَا.. . وَالْأَصْلُ فِي المبْنِيِّ أَنْ يُسْكَّنَا

وقال ابنه:« الحروف كلها مبنية، لاحظ لها في الإعراب، لأنها لا تتصرف، ولا يعتور عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب لبيانها »(٤)

وتنقسم من حيث الإعمال والإهمال إلى قسمين :

القسم الأول: اللام العاملة، وتعمل الجر، والجزم.

---

(١) من الآية ٢٤ سورة سبأ

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/٨، والاتقان في علوم القرآن ١٤٠/٢.

(٣)الجنى الداني ١٩ (مقدمة المؤلف)

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٥)

- **فـ التي تعمل الجر**، تجر الظاهر والمضمر، فمثال الظاهر قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (١) ومثال دخولها على الضمير: قوله تعالى: ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (٢) وتكون مفتوحة مع الضمير، مكسورة مع الظاهر – كما سبق – وتفتح أيضا مع الظاهر في باب الاستغاثة، نحو: يا لله للمسلمين، ونحو يا لزيد. (٣)

ولها معان كثيرة. (٤)

- **والتي تعمل الجزم** (٥) لام الأمر، أو لام الطلب، ليشمل : الأمر نحو قوله تعالى :

﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾(٦) والدعاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٧) قيل: والالتماس، كقولك لمن يساويك: لتفعل من غير استعلاء. وقال تعالى: ﴿ لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٨)

ولامها مكسورة حملاً على لام الجر، لأن عملها نقيض عملها، وتسكن بعد «الواو» و« الفاء » جوازا باتفاق، وهو أكثر من تحريكها. وتسكن بعد « ثم » باختلاف، وليس بضعيف، ولا مخصوص، والسكون حينئذ تخفيفا،

(١) من الآية ٤ سورة الروم

(٢) من الآية ١٥٩ سورة آل عمران

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٥٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤٩) الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٣٨-١٤٠)

(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٣٨-١٤٠) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٩٦ -١١٠) ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٧٥ وما بعدها)

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٦٤) و (٥/ ١٤٤- ١٤٥) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١١٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٩٤، ٢٩٥)

(٦) من الآية ٧ سورة الطلاق

(٧) من الآية ٧٧ سورة الزخرف

(٨) من الآية ٥٨ سورة النور

ومثاله: قوله تعالى :﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾[٢] والتخفيفُ أكثرُ من التثقيل، والتثقيلُ جائزٌ على الأصل [٣]

وبعضهم يفتحها نحو قولهم: لَيَذْهَبْ بعضُكم، لَيَقُمْ زيدٌ. قال الشاعر:

لأَدْنَاها وَمَا فِيهَا دَنِيٌّ. .. لَيَرْقُدْ ثُمَّ يَرْقُدْ لَنْ يُضَارَا

ونقل ابن مالك أن فتحها لغة، وحكاه الفراء عن بني سليم. [٤]

القسم الثاني: (اللام) المهملة، وهي لا تعمل في شيء بعدها، ولها سبعة معان :

الأول: الابتداء: فتسمى: «لام» الابتداء، وتسمى أيضا: (لام) التوكيد، وهي مفتوحة، وتفيد توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب «إن» عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، وتفيد أيضا تخليص المضارع للحال عند جمهور النحويين. [٥]

– وتدخل لام الابتداء على خبر « إن »

حين يكون اسما نحو قوله تعالى :[٦] ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾[٧]

---

(١) من الآية ١٢ سورة العنكبوت

(٢) من الآية ١٠٢ سورة النساء

(٣) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن (ص: ٢٩) والسبعة في القراءات (ص: ١٧٧)

(٤) الجنى الداني الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١١١)

(٥) ومنع من ذلك ابن مالك واحتج بنحو قوله تعالى :{وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة} فلو كانت للحال ما صلحت مع يوم القيامة الذي لم يقع بعد، واستدل أيضا بقوله تعالى: {قال إني ليحزنني أن تذهبوا به} والذهاب كان مستقبلا فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢)

ورده ابن هشام وقال بقول الجمهور في المسألة. قال: « والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزل الحاضر المشاهد وأن التقدير قصد أن تذهبوا والقصد حال وتقدير أبي حيان قصدكم = أن تذهبوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل لأن {أن تذهبوا} على تقديره منصوب» مغني اللبيب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٠٠)

(٦) من الآية ٣٩ سورة إبراهيم « عليه السلام »

(٧)الجمل في النحو (ص: ٢٨٠) حروف المعاني والصفات (ص: ٤١)

– وتدخل على المضارع لشبهه بـــ الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(١)

– وتدخل على خبر« إن» الظرف نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾(٢)

فإذا كان الخبر فعلا جامدا بعد « إن» نحو: إن زيدا لعسى أن يقوم وإن زيدا لنعم فالجمهور لا يجيزه، والأخفش يقول به. (٣)

وأما إذا كان الخبر بعدها ماضيا مقرونا بـــ « قد» فالجمهور يجيزه، وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني. (٤)

وإذا كان الماضي متصرفا مجردا من «قد» فالكسائي وهشام يجيزانه على إضمار قد والجمهور يمنعه. (٥)

– وتدخل على خبرها الجملة الاسمية نحو: إن زيدا لوجهه حسن.

وتدخل في معمول خبرها بشروط(٦) نحو « إن زيدا لطعامك آكل"(٧)

وتدخل على غير خبر« إن» في الآتي:

– المبتدأ المتقدم نحو: لزيد خير الرجال. وقوله تعالى :﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ (٨)

– ضمير الفصل نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾(٩)

---

(١) من الآية ١٢٤ سورة النحل

(٢) الآية ٤ سورة القلم

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٠١)

(٤) ينظر: السابق (ص: ٣٠١)

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١١٢)

(٦) ينظر صـــ من هذا البحث

(٧)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٥١) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤٠ –١٤٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٤) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٢٦). والتذييل والتكميل (٥/ ١٠٧)

(٨) من الآية ١٣ سورة الحشر

(٩) من الآية ٦٢ سورة آل عمران

– الماضي الجامد نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١)

– **الثاني: اللام الزائدة،** وتزاد بين الفعل ومفعوله، نحو سافرت لأعتمر، وبين المضاف والمضاف إليه، وتسمى المقحمة، نحو قولهم: لا أبا لك، وتزاد في مفعول ضعف لتأخره نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (٢) أو لكونه مشتقا نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (٣) وتسمى لام التقوية. (٤)

– **الثالث: اللام الموطئة للقسم:**

وهي: اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قَسَمٍ مقدر قبلها، لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة، وتسمى الموطئة أيضا؛ لأنها وطأت الجواب للقَسَمِ أي مهدته له، نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ ﴾(٥) ونحو قول الشاعر:

ولقد نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غيرَهُ. .. مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المحبِّ الأَكْرَمِ (٦)

– **الرابع: لام الجواب :**

وتقع جوابا لـــ « لو» نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ (٧) وجوابا لـــ « لولا» نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

(١) من الآية ٦٣ سورة المائدة

(٢) من الآية ٤٣ سورة يوسف عليه السلام.

(٣) الآية ١٦ سورة البروج

(٤) ينظر :الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٠٥) و (ص: ١٢١) ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٠٧)

(٥) من الآية ١٢ سورة الحشر

(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٥٠) وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٣٣) الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٤١)
وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢١٧) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٦) ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣١٠)

(٧) من الآية ٢٥ سورة الفتح

بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾[١] وجوابا للقسم، نحو: والله لزيد قائم، وقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [٢]وقوله تعالى: [٣]﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [٤]

- الخامس: لام البعد:

وهي اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد، أو على توكيده على خلاف في ذلك، وأصلها السكون كما في « تلك » وإنما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين نحو « ذلك » و«هنالك»[٥].

- السادس لام التعجب غير الجارة:

نحو: لظُرْف زيد، ولَكَرَم عمرو بمعنى ما أظرفه وما أكرمه [٦]. وتدخل على المتعجب منه صلة لفعل مقدر قبله. [٧]

السابع: لام التعريف [٨]:

والمراد منها: القصد إلى شيء بعينه حتى يتبين للمخاطب كما تَبَّينَ للمتكلم؛ فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، نحو قولك: أهلك الناس الدينار والدرهم، وقولك: الغلام والجارية، إذا أردت غلاما بعينه وجارية بعينها[٩].

---

(١) من الآية ٢٥١ سورة البقرة

(٢) من الآية٥٧ سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٩١ سورة يوسف (عليه السلام)

(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٤١) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٤) ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٠٩) وشرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٥٣)

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣١٢)

(٦) ونفى ابن هشام أن تأتي للتعجب وقال: « ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده بالاسم وإما لام جواب قسم مقدر » مغني اللبيب صـــ: ٣١٢)

(٧) ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٧١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣١٢)

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٤٩) الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٤٠) ورصف المباني للمالقي ص ١٥٨.

(٩)وهذا بناء على مذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين والكوفيين الذين يرون أن اللام هي حرف التعريف، والهمزة وصلة إلى النطق بالساكن. والخليل يرى أن حرف التعريف« أل» كـــ «هل» و« بل » وإنما استمر بها التخفيف للكثرة. ينظر: كتاب اللامات للزجاجي ص ١٧ والمفصل للزمخشري (ص: ٤٤٩) ورصف المباني للمالقي ص ١٥٨.

المبحث الأول
"لام» الابتداء المرفوضة
بين جحد الاستحقاق والتسامح في الإلحاق

المطلب الأول

دخول لام الابتداء في خبر المبتدأ

تدخل لام الابتداء في خبر " إن " أو ما في حكمه حين يراد المبالغة في التأكيد تقول: إن زيدا لمجتهد، وتدخل على الخبر بشروط:

- أن يكون مفردًا، نحو قوله تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ) (١)

-أو ظرفًا نحو إن زيدا لعندك، أو شبهه، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾(٢)

-أو جملة اسمية نحو: إن زيدا لهو قائم.

- أو جملة فعلية فعلها مضارع، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (٣) ونحو: إن زيدًا لسوف يفعل. أو ماضيًا غير متصرف، نحو: إن زيدًا لعسى أن يفعل، أو مقرونًا بـــ (قد) نحو: إن زيدًا لقد قام. أو ضمير فصل، نحو قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) (٤)

ولا تدخل على خبر المبتدأ؛ فلا تقول زيد لمجتهد، وقد جاء من لسان العرب ما ظاهره دخولها فيه ومن ذلك قول الشاعر: (٥)

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبهْ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

ومنه أيضا قول الآخر :(٦)

---

(١)من الآية ٦ سورة الرعد

(٢) من الآية ٤ سورة القلم.

(٣) من الآية١٢٤ سورة النحل

(٤) من الآية ٦٢ سورة آل عمران.

(٥)من الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج، وقيل لغيره. وهو في مجاز القرآن (١/ ٢٢٣) و (٢/ ٢٢) و (٢/ ١١٧) وكتاب الألفاظ لابن السكيت (ص: ٢٢٧) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٣) والأصول في النحو (١/ ٢٧٤) والاشتقاق (ص: ٥٤٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦) و فقه اللغة وسر العربية (ص: ٢٤٥) والإبانة في اللغة العربية (٢/ ١٢٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٨٧) و (٤/ ٢٨٧) وضرائر الشعر (ص: ٥٩) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٩٩) وشرح الرضي على الكافية(٤/ ٣٥٩)

=**والشاهد** فيه قوله: « لعجوز شهربه» حيث دخلت اللام في خبر المبتدأ.

(٦) البيت من الكامل مجهول القائل وهو في معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٣) وسر صناعة =

خَالِي لأَنْتَ، وَمَنْ عُوَيفٌ خَالُهُ...يَنَلِ العَلَاءَ، وَيكْرُمِ الأَخْوَالا

والنحويون مختلفون في قبوله ورده على مذاهب :

المذهب الأول: ذهب جماعة من النحويين إلى القول بعدم جواز دخول اللام على خبر المبتدأ، وخرّجوا ما ظاهره دخولها عليه على أن الأصل في لام الابتداء أنها مستحقة لصدر الكلام. فمجيئها في الخبر نادر، والمعنى في البيت الأول :لأم الحليس عجوز، والمعنى في البيت: الثاني لأنت خالي. (١)

وأوله بعضهم على أن اللام في البيت زائدة، فدخولها في الكلام كخروجها، قال أبو عبيدة: « لأنهم قد أدخلوا اللام في الابتداء وهى فضل، قال:

«أم الحليس لعجوز

شهربه.....» (٢)

وقال: « واللام تزاد للتوكيد، قال الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (٣)

وأوله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف، تقديره: لهي عجوز. وضعّف بأن حذف المبتدأ مناف للتوكيد الذي جيء باللام لأجله. (٤)

=

الإعراب (٢/ ٥٦) وحجة القراءات (ص: ٤٥٥) والإبانة في اللغة العربية (٢/ ١٢١) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٩٩) وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٨٣) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٣٧) وتمهيد القواعد (٢/ ٩٣٩) والمقاصد الشافية (٢/ ٧٥) و (٢/ ٩٤) وتعليق الفرائد(٣/ ٦٦)

والشاهد فيه قوله: « خالي لأنت » حيث دخلت اللام في خبر المبتدأ.

(١) مجاز القرآن (٢/ ٢٢) وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٥٧

(٢) ينظر مجاز القرآن (٢/ ٢٢) وينظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٣) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٥٧

(٣)مجاز القرآن (٢/ ١١٧)

(٤) ينظر: مجاز القرآن (٢/ ١١٧والأصول (١/ ٢٧٤)

وخرجه بعضهم على أن اللام دخلت في الخبر لضرورة الشعر، قال الفارسي: « لأن لام الابتداء إنما تدخل على المبتدأ، ولا تدخل في الخبر إلا في ضرورة شعر، نحو:

أم الحليس لعجوز شهربة ..... » [١]

وذكر ابن جني أن دخول اللام فيه شاذ لا يقاس عليه قال: « وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير «إن» فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها.[٢]

المذهب الثاني : ذهب ابن فارس والثعالبي ومن وافقهما إلى القول بجواز دخول اللام في الخبر، قال ابن فارس: « وتكون فِي خبر الابتداء نحو: أم الحليس لعجوز » [٣]

قالوا: ودخلت أيضا على خبر المبتدأ في قول الله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٤] في مذهب من جعل (إنْ) بمعنى (نعم)[٥]

و«هذان» مبتدأ و«ساحران» خبر، والأصل أن تدخل اللام على المبتدأ فيقال: إن لهذان ساحران، كما تقول: نعم لهذان ساحران، ونعم لمحمد رسول الله. وقوّى دخولها في الخبر وجود « إن » في الجملة – وإن كانت بمعنى « نعم » – مع تأخر الخبر[٦] وإذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله :

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه (٤/ ١٠) وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٦٦)

(٢) سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦) وينظر (٢/ ٥٩

(٣)ينظر: الصاحبي في فقه اللغة (صـــ: ٧٤ وفقه اللغة وسر العربية (صـــ: ٢٤٥)

(٤) من الآية ٦٣ سورة طه.

(٥) وصح تقدير « نعم » وإن لم يتقدم سؤال يكون «نعم» جوابًا له، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] فقد تقدم: (أجئتنا لتخرجنا من أرضنا) إلى قوله: ﴿بِسِحْرٍ مِثْلِهِ﴾ [طه:٥٧، ٥٨] فيكون «نعم» منصرفًا إلى تصديق أنفسهم فيما ادعوه من السحر، و ﴿إِنْ﴾ بمنزلة: نعم. وقد قال سيبويه: (نعم عدة وتصديق) هذا كلامه.

(٦) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٦٧) المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٧٧

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبهْ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

على توهم "إن" لكثرة دخولها على المبتدأ، فلأن يؤخروها مع وجود لفظها أجدر.. . وقد جاءت "إن" بمعنى "نعم" كثيرا. (١)

وذكر الزجاج أن: التقدير: نعم هذان لهما ساحران. فتكون اللام داخلة على الابتداء في المعنى.(٢)

ورده ابن جني قال :« ولو كان ما ذهب إليه أبو إسحاق وجهًا جائزًا؛ لما عدل عنه النحويون ولا حملوه على الاضطرار إذا وجدوا له وجهًا ظاهرًا قويًا، وحذف المبتدأ وإن كان شائعًا في مواضع كثيرة من كلامهم؛ فإنه إذا نقل عن أول الكلام قبح حذفه » (٣)

وأنكر جماعة من النحويين القول بأنها في الآية بمعنى « نعم » لما يترتب عليه من دخول اللام في الخبر، وإنما جاز في قول الشاعر :

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبهْ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

لأنه موضع ضرورة، ويقبح حمل كتاب الله على لغة لا تجوز في السعة، ومختار الكلام. قال النيسابوري قال ابن الأنباري: « أنكر الكسائي والفراء هذا؛ لأن المبتدأ لا يحال بينه وبين خبره باللام، لا يقال: عبد الله لقائم؛ لأنّ اللام تحجز بين الحرفين، ومنْع الذي بعدها من تقريب الذي قبلها » (٤)

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٥٨)

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٦٣) وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٣٢) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٨ والكشاف (٣/ ٧٢) والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٩٥) والبحر المحيط في التفسير (٧/ ٣٤٩) والتذييل والتكميل (٥/ ١٤٣) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٦٦) ومغني اللبيب(ص: ٥٧)

(٣)سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٩

(٤)التفسير البسيط (١٤/ ٤٤٢)

وبعد: ففي دخول اللام في خبر المبتدأ خلاف، وقد جاء عن العرب ما ظاهره دخولها فيه قال الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبهْ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وقال الآخر :

خالي لأَنتَ ومَن جَريرٌ خالُه... يَنَلِ العَلاءَ ويُكْرِمِ الأَخْوالا

والصحيح: أنه لا مانع من دخولها عليه، ويشهد له ما سبق من الشواهد التي اجتهد النحاة في صرفها عن دخول اللام فيه، مما لا داعي إليه، وأن دخولها فيه جائز لغرض تقويته وتوكيده، ويحكم بزيادتها، وقد دخلت على خبر« أن » المفتوحة، قرأ سعيد بن جبير: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (١)، ففتحت «أن» واللام زائدة، كما زيدت في قوله :(٢)

أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ بِاللهِ العَلِيِّ. .. أنَّ مَطَايَاكَ لِمَن خَيْرِ المَطِيِّ

وزيدت في خبر« ما زال » قال الشاعر :(٣)

ومَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها. .. لَكالهَائمِ المقْصَى بِكُلّ مُرَادِ

---

(١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ٢/١٩٥

(٢) من الرجز مجهول القائل، وهو في: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٨٢) والخصائص (١/ ٣١٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧) والقوافي للتنوخي (ص: ١٠٤) والمحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٤٨٢) وضرائر الشعر (ص: ٥٧) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٩٦) والتذييل والتكميل (٥/ ١١٨، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٦٢) وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٥٠) وهمع الهوامع ١/ ٥٠٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)

والشاهد فيه قوله :« أن مطاياك لمن. .. » حيث دخلت اللام في خبر «أن» المفتوحة.

(٣) من الطويل، منسوب لـــ كثير عزة، وليس في ديوانه، ويروى:

وما زلت من اسما لدن أن عرفُتها. .. لكالهائم المقصى بكل بلادِ

= وهو: في أمالي القالي (٢/ ٦٥) وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٣٩) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (٢/ ٢٤٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٣) وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٦٠) وشرح ابن الناظم(صـــ: ١٢٤) والتذييل والتكميل (٥/ ١٢٠) وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٥٧)

والشاهد فيه قوله: «وما زلت. .. لكالهائم) حيث زيدت اللام في خبر « ما زال»

ودخلت على خبر أمسى قال الشاعر :[1]

مَرُّوا عَجَالَى وَقَالُوا كَيفَ سيدُكُم. .. فَقَال مَن سئلوا أَمْسَى لمجهُودَا

****

المطلب الثاني

دخول لام الابتداء في خبر "زال"

من أخوات «كان» «زال» التي لا تتصرف تصرفا تاما، حيث لا يستعمل من مشتقاتها إلا الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، مثال الماضي قوله تعالى: ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [2] ومثال المضارع قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ ﴾ [3]

ومثال اسم الفاعل قول الشاعر :[4]

قَضَى الْحُبُّ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلا. .. أُحِبُّكِ حَتَّى يُغمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضُ

والنحويون لا يجيزون دخول لام الابتداء على خبرها، ولذا خرَّجوا ما ورد ظاهره دخول اللام في خبرها من قول الشاعر:[5]

ومَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُها. .. لَكالهَائمِ المقْصَى بِكُلّ مُرَادِ

---

(١)من البسيط وهو مجهول القائل وهو في الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٨٤) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (صـــ: ٧٤) والخصائص (١/ ٣١٧) و(٢/ ٢٨٥) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٥) و (٤/ ٥٧٢) وضرائر الشعر (ص: ٥٨) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٣) وشرح الرضي (٤/ ٣٦٠) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٩) و (٥/ ٢٣٩٨) والتذييل والتكميل (٥/ ١٢٠)

والشاهد فيه قوله: « أمسى لمجهودا» حيث زيدت اللام في خبر « أمسى»

(٢) من الآية ١٥ سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٥٥ سورة الحج

(٤) البيت من الطويل ويروى: (قضى الله) وهو في المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٤١٦) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (١/ ٥٠٩) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٤٠) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٨٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ٩٥) لسان العرب (٧/ ١٩٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ١٣٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٣٦)

والشاهد فيه قوله: « لست زائلا » حيث جاءت زال بصيغة اسم الفاعل.

(٥)سبق تخريجه ينظر صـــ من هذا البحث

والشاهد فيه قوله: «وما زلت. .. لكالهائم) حيث زيدت اللام في خبر « ما زال»

على أن اللام فيه ليست لام الابتداء، وإنما هي لام زائـــدة، وقـــالوا: لا مانع من دخول اللام الزائدة في الخبر قليلا[١]

قال ابن الشجري بعد أن أورد البيت « زاد اللام في قوله: لكالهائم»[٢]

وقال ابن هشام :« ومما زيدت فيه أيضا خبر «زال» من قوله:

ومَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها. .. لَكالهَائمِ المقْصَى بِكُلّ مُرَادِ [٣]

وذهب فريق من المانعين إلى أن ما ورد من ذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

قال ابن جني:

« **ومَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها. .. لَكالهَائمِ المقْصَى بِكُلّ مُرَادِ** وهذا كله شاذ» [٤]

وقال ابن عقيل :«ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة »[٥]

وقال السيوطي :« شَذَّ دُخُول اللَّام فِي غير خبر «إِن» وَذَلِكَ فِي مَوَاضِع. ..وَخبر «زَالَ» كَقَوْله:

ومَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها. .. لَكالهَائمِ المقْصَى بِكُلّ مُرَادِ»[٦]

وقيل إن دخولها في الخبر ضرورة [٧]

وجدير بالذكر أن النحويين خرجوا كل ما دخلت فيه اللام من أخبار أخوات «كان» على الزيادة أو الشذوذ، ومن ذلك أنهم قالو في نحو: أضحى زيد لمنطلقا، إن اللام زائدة أو دخلت شذوذا. [٨]

---

(١) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٥٧) مغني اللبيب(ص: ٣٠٧)

(٢)أمالي ابن الشجري (١/ ٣٣٩) وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠)

(٣)مغني اللبيب(ص:٣٠٧، ٣٠٨)

(٤)سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧)

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٢)

(٦)همع الهوامع (١/ ٥٠٨)

(٧) ينظر: ضرائر الشعر (ص: ٥٩)

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٤/ ٣٥٩

وقالوا في قوله :[1]

مَرُّوا عَجَالى وَقَالُوا كَيفَ سيدُكُم. .. فَقَال مَن سُئِلوا أَمْسَى لمجهُودَا

إن اللام في لـــ «مجهودا» بعد «أمسى» زائدة، وقيل دخلت شذوذا [2]

وبعد... فالنحويون لا يجيزون دخول لام الابتداء على خبـــر «زال»، ويرون ما جاءت فيه اللام لامه زائدة، وهذا هو الصحيح، وأنهـــا الزائـــدة لتوكيد الخبر للمخبر عنه، وليست لام الابتداء، فليس هذا موضع الابتدائية.

وقد زيدت اللام – هنا – كما زيدت بين الفعل المتعدي ومفعوله، في قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [3]

وكما زيدت تقوية للاختصاص بين المضاف والمضاف إليـــه نحـــو قولك: لا أبا له، والتقدير: لا أباه، فدخلت اللام لتوكيد الإضافة. وكما زيدت لتقوية العامل المتأخر، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَـــا تَعْبُـــرُونَ﴾ [4] وغيرها.

ثم إنه لا يوجد في التركيب ما ينافي التوكيد، ولا يتعارض مع مراد المتحدث، واللغة تبدو واضحة مؤدية غرضها إذا كانت بلســـان متحـــدثيها، ومعبرة عن مرادهم، وما أجملها إذا كانت كذلك.

*****

(١) سبق تخريجه ينظر صـــ من هذا البحث

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٨٤) وشرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٧٤) والخصائص (١/ ٣١٧) و (٢/ ٢٨٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٥) و (٤/ ٥٧٢) وضرائر الشعر (ص: ٥٨) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٥٩)

(٣) من الآية ٧٢ سورة النمل

(٤) من الآية ٤٣ سورة يوسف

المطلب الثالث

دخول لام الابتداء على "إنَّ» المبدلة همزتها هاء[١].

لا يستقيم عند النحويين اجتماع حرفين لمعنىً واحد إلا بفاصل، ولذا أخروا لام الابتداء التي للتوكيد بعد « إن » التي تفيد التوكيد أيضا، وحق اللام ولكن لما كانت "إنّ" للتأكيد و "اللام" للتأكيد قُدّمت "إن"؛ لأنها عاملة، وأخّرت "اللام"؛ لأنها غير عاملة ومنعوا دخولها متقدمة على «إنَّ» متقدمة فلا يقال لـ «إنك» وقال بعضهم: إذا قلبت همزتها إلى الهاء جاز دخولها اللام عليها، فتقول: «لهنك»، ومنعه بعضهم، وعلى ذلك ففي المسألة خلاف بيانه في الآتي:

المذهب الأول : ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز دخول اللام على «إنَّ» إذا أُبدل من همزتها الهاء، فتقول: لهِنّك قائمٌ، وكأنَّ الذي سهل ذلك زوال لفظ «إنَّ»، فكأنها ليست في الكلام. ومن ذلك قول الشاعر:[٢]

ألا يا سنا بَرَقٍ على قُلَلِ الحِمَى. .. لَهِنّك من بَرقٍ عليَّ كريمُ

قال ابن جني تعقيبًا على البيت السابق:

«قد ثبتت في قوله "لهنك من برق علي كريم " هي لام الابتداء لا زائدة»[٣]

---

(١)في لغة طيئ على ما رواه ابن السكيت أنهم يبدلون الهمزة في بعض المواضع هاء، فيقولون: هِن فعلت فعلت، يريدون: إن فعلت فعلت، ومنه قول شاعرهم:

ألا يا سنا برق على قلل الحمى. .. لهنك من برق علي كريم

(٢)البيت من الطويل، وهو لمحمد بن سلمة وهو في أمالي الزجاجي (ص: ٢٥٠) وحروف المعاني والصفات (ص: ٤٢) وأمالي القالي (١/ ٢٢٠) وأمالي الزجاجي (ص: ٢٥٠) والمسائل العسكريات (ص: ١٢٣) والخصائص (١/ ٣١٦) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٠) والمحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٦٢٩) والمحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٥) والبديع في علم العربية (١/ ٥٦١) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٣) و (٥/ ١٤٧) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٢٦٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١) وشرح الرضي (٤/ ٣٦٢) والتذييل والتكميل(٥/ ١٢٢) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٢٩)

والشاهد فيه قوله: « لهنك » حيث دخلت اللام على «إنَّ» لما أبدلت همزتها هاء.

(٣)الخصائص (١/ ٣١٧)

قال المرادي :« والثاني: أنها جاءت مقدمة على «إن» لـمَّا أبدلوا همزتها هاء، في نحو قول الشاعر:

ألا يا سنا بَرَقٍ على قُلَلِ الحِمَى. .. لَهِنّك من بَرقٍ عليَّ كريمُ » (١)

وسهل الجمع بين حرفي التوكيد «اللام» و «إنَّ» تغير لفظ أحدهما.

قال الجوهري: « وإنما جاز أن يجمع بين اللام و «إنَّ» وكلاهما للتوكيد؛ لأنك لما أبدلت الهمزة هاء زال لفظ «إنَّ» فصار كأنها شيء آخر» (٢)

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ إبدال همزة (إنَّ) هاء لا يُزيل عنها معنى التأكيد، وإذا لم يزل عنها معنى التأكيد فلا يَجوز الجمع بينهما؛ لِما في ذلك من الجمع بين حرفين لمعنى واحد. (٣)

واختاره الشاطبي والدماميني، قال الأخير :« وإنما جاز دخول لام الابتداء على «إنَّ» لأنها تغير لفظها بالإبدال تنبيها على موضعها الأصلي»(٤)

المذهب الثاني: ذهب سيبويه (٥)ومن وافقه من النحويين إلى القول بعدم جواز دخول لام الابتداء على «إن» غيرت همزتها أو لم تغير، وأن ما ورد من قول الشاعر:

ألا يا سنا بَرَقٍ على قُلَلِ الحِمَى . .. لَهِنّك من بَرقٍ عليَّ كريمُ

---

(١)الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٢٩) وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٤)

(٢)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢١٩٧)

(٣) ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٢٤)

(٤)تعليق الفرائد(٤/ ٥٧) وينظر: المقاصد النحوية (٣/ ١١٣٤)

(٥)نسب الرضي إلى سيبويه، القول بأن الهاء بدل من همزة (إن)، كما في إياك وهياك، فلما غيرت صورة (إن) بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٦٢) وسيبويه كما فهم من نصه لا يراها لام الابتداء.

اللام فيه ليست لام «إنَّ» وإنما هي التي تدخل في جواب القسم، والقَسَمُ محذوف، وكأنه قال: واللَّهِ لهِنّكَ.

قال:« تقول: لهنك لرجل صدق، فهي «إنَّ» ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت، ولحقت هذه اللام «إنَّ» كما لحقت «ما» حين قلت: إن زيدا لما لينطلقن، فلحقت «إنَّ» اللام في اليمين، كما لحقت «ما»، فاللام الأولى في لهنك لام اليمين، والثانية لام إن»(١)

وأصله لله إنك، واللام للقسم، حذفت لام التعريف، كما يقال: لاه أبوك، ثم حذفت ألف (فِعال)، ثم حذفت همزة (إنك) فصارت: «لهنك» (٢)

قال الباقولي:« وهذا الذي ذهب إليه سيبويه في «لهنك» لام القسم، فيه بعض البعد »(٣)

واعترضه الفارسي ونفى أن تكون اللام في «لهنك» لام القسم، ورد ما ذهب إليه سيبويه من حمل اللام فيها على اللام في «لينطلقن» إذا قلت: إن زيدا لما لينطلقن، قال: « فليس اللام في لما لينطلقنّ وفق اللام في لهنّك، لأنها في: لما لينطلقنّ لام إنّ والثانية لام القسم، ولا تكون في قوله: لهنّك، لام يمين لأن إنّ يستغنى بها عن اللام، كما يستغنى باللام عن إنّ فتحصل اللام زائدة» (٤)

وقيل الأصل: لَهِ إنَّك، فهما عندهم كلمتان، ومعنى لَهِ: واللَّهِ، و (إنَّ) جواب القسم. والعرب تقول ذلك، فقد حكي أبوزيد أنَّ أبا أدهم الكلابي قال: لَهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، يريد: واللّهِ رَبِّي لا أقولُ ذلك، وحذفت همزة (إنَّ)

(١)الكتاب (٣/ ١٥٠)

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٦٣)

(٣)إعراب القرآن للباقولي (٣/ ٩٤١) وينظر: شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ص: ٦٥)

(٤)الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٨٥)

تخفيفاً، فصارت « لهنك»[١]، وَهو مذهب قطرب وَالْفراء والمفضل بن سَلمَة والفارسي حكاه السيوطي[٢]

وقيل: الأصل: لَهْ إنَّك[٣]، فأُلقيت على الهاء حركة الهمزة، وحُذفت الهمزة[٤] وَصَححهُ ابْن عُصْفُور إِلَى أَن الأَصْل: «لَهُ إِنَّك» فهما كلمتان، وَمعنى لَهُ: وَالله، وَ«إِن » جَوَاب الْقسم، وَقد سمع: لَهُ رَبِّي لَا أَقُول، يُرِيد: وَالله رَبِّي، فحذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن لام «إنَّ» قد تجيء معها فتدخل على الخبر، ومن ذلك قول الشاعر:[٥]

لَهِنّكَ من عَبسِيّةٍ لَوَسِيمةٌ على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها

فلو كانت اللام في لَهِنّك لام «إنَّ» لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر،[٦] وكذلك قول الآخر:[٧]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٢٤)و(١٢٥)

(٢) ينظر: همع الهوامع (١/ ٥٠٩)

(٣) قال أبو حيان: وفيه شذوذ من وجوه: أحدهما: حذف حرف القسم وإبقاء الخبر من غير عوض. والثاني: حذف (أل) من لفظ (اللَّه).

الثالث: حذف الألف التي بعد اللام. الرابع: حذف همزة (إنَّ). ويُضَعِّفه أيضًا أنه لم يَجئ ذلك مع إقرار همزة (إنَّ)، ولو كان على ما زعموا لجاء في موضع (لَهِ) إنَّك) بإثبات الهمزة. ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٢٦) وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٢٤) واللباب في علوم الكتاب (١/ ١٣٨)

(٤) ينظر :التذييل والتكميل(٥/ ١٢٦)

(٥) البيت من [الطَّوِيل] وهو في معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٦) وغريب الحديث للقاسم بن سلام (٤/ ٧٤) والبارع في اللغة (ص: ١٠٩) وشرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٨٠) وتهذيب اللغة (٦/ ٢٢٣) والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٧٠) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٥٥)

والشاهد فيه قوله :« لَهِنّكَ من عَبسِيّةٍ لَوَسِيمةٌ » حيث دخلت اللام بعد «لهنك» مما يقطع بكون الأولى للقسم .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٢٦٩) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٦٣)

(٧) من الرجز مجهول القائل، وهو في: تهذيب اللغة (٦/ ٢٢٣) والحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٨٢) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٢٦٩) وشرح الرضي (٤/ ٣٦٢) والتذييل والتكميل(٥/ ١٢٣) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٨) وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣٥) و (١٠/ ٣٤٠)

=

أَبائنةٌ حُبَّي، نعمْ وتُماضِرٌ. .. لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ علينا التهاجُرُ

وقول الآخر: [١]

ثَلَاثِينَ حَوْلًا لَا أرى مِنْك رَاحَةً... لَهِنَّكِ فِي الدنيا لَباقِيةُ العُمْرِ

قال أبو حيان: «ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ لام القسم معناها التأكيد، فلا ينبغي أن تجتمع مع (إنَّ) لأنَّ في ذلك جَمعًا بين حرفين لمعنًى واحد» [٢]

واختاره أكثر النحويين [٣]

قال ناظر الجيش: « ولا يبعد هذا القول الثاني عن الصواب»[٤]

وقيل: إن اللام في « لهنك » زائدة، وليست لام الابتداء، ولا لام القسم [٥]

وبعد ففي دخول لام الابتداء على «إن» المبدلة همزتها هاء خلاف أرى أنه لا مانع من دخولها عليها، فقد جاء دخولها عليه فيما يصح الاستشهاد به من كلام العرب شعرا ونثرا، فمن الشعر ما جاء من قول الشاعر :

ألا يا سنا بَرَقٍ على قُلَلِ الحِمَى. .. لَهِنّك من بَرقٍ عليَّ كريمُ

ومن النثر قولهم: لهنك لرجل صدق، وقالوا: " لهنك قائم"؛ قال ابن جني :

=

والشاهد فيه قوله: « لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ» حيث دخلت اللام على خبر «إنَّ» مما يقطع بكون الأولى للقسم.

(١) البيت من الطويل لأعرابيّ ضجر بطول حياة امرأته، وهو في النوادر لأبي زيد الأنصاري (ص: ٢٠٢) وأمالي القالي (٢/ ٣٦) والخصائص (١/ ٣١٦) وسمط اللآلي (١/ ٦٧١) والتذييل والتكميل(٥/ ١٢٣) وتعليق الفرائد (٤/ ٥٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣٨)

والشاهد فيه قوله: « لهنك في الدنيا لباقية » حيث دخلت اللام على خبر «إنَّ» مما يقطع بكون الأولى للقسم.

(٢)التذييل والتكميل (٥/ ١٢٥)

(٣) ينظر: غريب الحديث للهروي (٥/ ٢٥٥) وتهذيب اللغة (٣/ ١٦٢)

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٨) وينظر: المقاصد الشافية (٢/ ٣٤٣) و (٩/ ٨)

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٧/ ١٤٢) والمسائل العسكريات (ص: ١٢٢)

العرب قد نطقت بهذا نطقًا، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم: "لهنك قائم"؛ إنما أصلها: "لإنك قائم"[1] فقد ورد دخولها عليها في الفصيح، ولا يرُدُّ باجتماع حرفين للتوكيد في جملة واحدة، فقد جاء التوكيد، بأكثر من حرف في الجملة الواحدة، ومن ذلك قولهم: لتقومنَّ، ولتقعدنَّ. فاللام والنون جميعًا للتوكيد، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[2] فـ « ما» والنون جميعًا مؤكدتان.

وأما القول بأن اللام بقية لفظ الجلالة في القسم فضعيف؛ لما فيه من حذف حرف القسم، وإبقاء الخبر من غير عوض، وحذف (أل) من لفظ (اللَّه)، وحذف الألف التي بعد اللام، وحذف همزة (إنَّ).

والقول بأن «لهنك» بقية كلمة «له إنك» ضعيف أيضاً لما فيه من التكلف.

****

(١) سر صناعة الإعراب (٢/ ٤٩)

(٢) من الآية ٢٦ سورة مريم

المطلب الرابع

دخول لام الابتداء على خبر" أن» المفتوحة:

من الأحرف المشبهة بالفعل (أنَّ) وتفيد مع «إنَّ» التوكيدَ، يؤكدان اتصافِ المسنَدِ إليه بالمسند، و« إنّ » بالكسر أقوى في الدلالة، والمعنى، والتوكيد من (أنّ) بالفتح).

وقد اختلف النحويون في دخول اللام على خبر « أنَّ » المفتوحة على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب قطرب[١]، ونسب إلى المبرد [٢] القول بجواز دخول اللام في خبرها، قالوا: وجعله المبرد مقيسا. [٣]

وقد رأيت في المقتضب ما ينفي عن المبرد القول بالجواز، بل إنه أكَّد على عدم الجواز قال: «كذلك بلغني أنك منطلق، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول: بلغني أنك لمنطلق.» [٤]

واستدل القائلون بالجواز على دخولها في الخبر بما ورد وقد دخلت اللام في الخبر، ومنه قول الشاعر :[٥]

أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ بِاللهِ العَلِيَّ. .. أنَّ مَطَايَاكَ لِمَن خَيْرِ المَطِيِّ

وقول الآخر:[٦]

فَنَافِسْ أَبَا المِغْرَاءِ فِيهَا ابْنَ دَارِعٍ ... عَلِى أَنَّهُ فِيهَا لَغَيْرِ مُنَافِسِ

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧)

(٢)ينظر: همع الهوامع (١/ ٥٠٦)

(٣)ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٦٤/٢

(٤)المقتضب (٢/ ٣٤٦)

(٥) سبق تخريجه. ينظر صـ من هذا البحث.

والشاهد فيه قوله :« أن مطاياك لمن. .. » حيث دخلت اللام في خبر «أن» المفتوحة.

(٦) البيت من الطويل وهو في سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي (٢/ ٦٧١) وضرائر الشعر (ص: ٥٧) وارتشاف الضرب(٥/ ٢٣٩٧)

والشاهد فيه قوله :« أنه فيها لغير منازع» حيث دخلت اللام في خبر «أن» المفتوحة.

وقول الآخر:(١)

وأعلَمُ أنّ تسليمًا وتَرْكًا... للا مُتَشَابِهانِ ولَا سَوَاءُ

واستدلوا أيضا بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ أَنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ (٢) بفتح الهمزة،(٣) وقراءة من قرأ قوله تعالى: « إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (٤) بفتح الهمزة. (٥) قال ابن جني: « وربما أدخلوها في خبر "أنَّ" المفتوحة»(٦)

واحتج له بما روي عن قطرب من جوازه والاستشهاد له بقول الشاعر :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيِّ. .. أنَّ مَطَايَاكَ لِمَن خَيْرِ المَطِيِّ» (٧)

وقال: «والوجه الصحيح هنا كسر "إن" لتزول الضرورة، إلا أنا سمعناها مفتوحة الهمزة»(٨)

وقال المالقي: « وذلك موقوف على السماع » (٩)

---

(١) البيت من الوافر وقائله: أبو حزام العكلي، وهو في حروف المعاني والصفات (ص: ٤١) والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٤٣)وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧) وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٣) والتذييل والتكميل(٥/ ١١٥) وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٣١) وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٣٥)

وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٥٦) والمقاصد النحوية (٢/ ٧٣١)

والشاهد فيه قوله :« أن تسليمًا وتركًا ... للا... » حيث دخلت اللام في خبر «أن» المفتوحة.

(٢) من الآية ٣٨ سورة القلم، وقراءة فتح الهمزة قرأ بها طلحة والضحاك والأعرج والجحدري، ينظر مختصر شواذ ابن خالويه ١٦٠

(٣) ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١١٩)

(٤) من الآية ٢٠ سورة الفرقان، وقراءة الفتح قرأ بها سعيد بن جبير، وقرأ الباقون بكسر الهمزة ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ١٧٦)

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب(٥/ ٢٣٩٧)

(٦)سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧)

(٧)سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧)

(٨)سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧)

(٩) رصف المباني ١٩٦

وعده ابن الناظم وابن قيم الجوزية قليلا [١]

واستدرك ابن الوردي – في أحد قولين له في المسألة– على ابن مالك وابنه عدم الإشارة إلى جواز دخول اللام في خبر «أن» المفتوحة، وذكر أن ذلك جائز، وحكاه قطرب [٢]

المذهب الثاني: ذهب جمهور النحويين إلى القول بعدم جواز دخول اللام في خبر «أنَّ» المفتوحة، وخرجوا الأبيات التي استشهد بها المجيزون على الضرورة الشعرية. [٣]

أو على أن اللام زائدة. قال أبو حيان :« وينبغي أن يحمل ذلك على زيادة اللام، ولا يقاس على ما ورد من ذلك»[٤]

وقيل إن كل ما ورد من مجيئها بعد «أن» المفتوحة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. [٥]

وقال ابن الوردي في قول له آخر بزيادة اللام فيما ورد قال: « رَأَيْت فِي كتاب قطرب أَن من الْعَرَب من يفتح همزَة «أَن» مَعَ اللَّام فَيَقُول: إِذا أَنِّي لبه، وَعَلِيهِ قَول الراجز:

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيَّ. .. أنَّ مَطَايَاكَ لِمَن خَيْرِ المَطِيِّ»

كَأَن اللَّام مقحمة» [٦] وقال: « فأما قوله :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيَّ. .. أنَّ مَطَايَاكَ لِمَن خَيْرِ المَطِيِّ

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٣) وإرشاد السالك (١/ ٢٤٠)

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٢١٧) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٢)

(٣)ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٥١)

(٤) التذييل والتكميل (٥/ ١١٩)

(٥) ينظر: شرح الرضي (٤/ ٣٥٩)

(٦)تاريخ ابن الوردي (١/ ٢٠٧)

فعلى تقدير زيادة اللام، وذلك شاذ » [١]

وأكثر المتأخرين على أن ما ورد من الشعر لامه زائدة، أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه أو ضرورة [٢]

وبعد... ففي دخول اللام على خبر «أن» المفتوحة خلاف، الصحيح منه جواز دخولها فيه، ويشهد له السماع والقياس، أما القياس فكما جاز دخولها في خبر «إن» المكسورة للتأكيد يجوز دخولها في خبر «أن» المفتوحة فغرضهما واحد، ومعناهما واحد، وما جاز في المكسورة تقبله المفتوحة، وأما السماع فقد ورد مجيئها بعد المفتوحة في شواهد كثيرة، والسامع حجة على من لم يسمع. فضلا عن ورودها فيما يصح سندا للقاعدة النحوية، وهي القراءات القرآنية، والعربية تصح في ضوء القرآن؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، ويؤخذ بها ومنها في ضبط تلك القواعد.

*****

(١)تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٢١٧)

(٢)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠)وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٥٠) وهمع الهوامع (١/ ٥٠٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٤) وشرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٣٥٨)

المطلب الخامس

دخول لام الابتداء على » كَأنّ » و»لولا»

"كأن" حرف معناه التشبيه، مركب من كاف التشبيه و "إن". في أصح الأقوال[١] فأصل قولك: كأن زيدا أسد: إن زيدا كأسد. والجار والمجرور في موضع الخبر يتعلقان بمحذوف تقديره: إن زيدا كائن كالأسد. ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه. فلما أدخلوا الكاف على "إن"، وجب فتحها؛ لأن المكسورة لا يقع عليها حروف الجر، ولا تكون إلا أولاً. وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة، فصار اللفظ: "كأن زيدا أسد، وفي دخول اللام عليها خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب بعض النحويين ومعهم ابن جني إلى القول بجواز دخول اللام على حروف المعاني، ومنها « كَأَنَّ» واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: [٢]

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يَسْكُنِ. .. فَالْيومَ أَبْكي ومَتَى لَمْ يُبْكِنِي

فأكد الحرف باللام [٣]

---

(١) ذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه و" إن " فإذا قيل: كأن زيداً أسدٌ فالأصل إن زيداً كأسد، فالكاف فى الجملة للتشبيه، وإن للتوكيد، ثم قدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه الذى عقدت الجملة من أجله، فلما دخلت الكاف على " إن " فتحت الهمزة لبعدها عن صدر الجملة، و لأنّ المكسورة لا تقع بعد حروف الجر. وذهب بعض النحويين إلى أن كأن مفردة لا تركيب فيها، و الظاهر من كلام ابن عصفور أنه يقول بذلك. ينظر الجنى الداني ٥٦٨، و همع الهوامع ٤٢٦/١

(٢) من الرجز مجهول القائل وهو في: سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٤) والمحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٦) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٢٧٩) وشرح الرضي (٤/ ٣٦٠) ولسان العرب (١٣/ ٣٣)

والشاهد فيه قوله: « لكأن » حيث دخلت لام التوكيد على « كأن »

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٤)

وبه قال ابن عصفور، قال: « فإن قيل: وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني؟ فالجواب: أنَّ ذلك قد جاءَ، قال:

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يَسْكُنِ.....البيت.

فأدخل لام التأكيد على "كأنَّ" » (١)

المذهب الثاني :ذهب بعض النحويين إلى القول بعدم جواز دخول اللام على « كَأَنَّ » وحكموا على ما ورد من دخولها عليها بالشذوذ الذي ينبغي أن يحفظ ولا يقاس عليه. قال الرضي: « وشذ، أيضا، دخولها على (كأنَّ، ولولا) قال:

فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنْ لَمْ يَسْكُنِ. .. فَالْيومَ أَبْكي ومَتَى لَمْ يُبْكِنِي » (٢)

وأما دخولها على «لولا» فأجازه ابن جني، ومنعه آخرون واحتج له بقول الشاعر :(٣)

لَلَوْلا حُصَيْنٌ عَيْبَهُ أَن أَسُوءَه. .. وأَنَّ بَني سَعْدٍ صَديقٌ ووَالِدُ

فأكَّد الحرف باللام(٤).

وقيل دخولها في البيت شاذ، وقيل ضرورة. (٥)

قال أبو حيان: « إلا أن ذلك لم يجئ إلا في الشعر كراهية اجتماع لامين »(٦)

---

(١)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٢٧٩)

(٢)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٤/ ٣٦٠)

(٣) البيت من وهو في سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٥) والمحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٣٩٨) ورصف المباني ص ٢٤٨، ولسان العرب (١٥/ ٤٧١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٣٧٣) تاج العروس (٤٠/ ٤٨٩)

والشاهد فيه قوله: « لَلَوْلا حُصَيْنٌ» حيث دخلت لام التوكيد في «لولا»

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ٨٤)

(٥) ينظر: شرح الرضي (٤/ ٣٦٠) لسان العرب (١٢/ ٤٣٨) التذييل والتكميل(١١/ ٣٧٣) خزانة الأدب(١٠/ ٣٣٣)

والشاهد فيه قوله: « للولا حصين» حيث دخلت لام التوكيد على « لولا»

(٦) ينظر: التذييل والتكميل(١١/ ٣٧٣)

وقيل اللام زائدة [١]

وبعد ... فيجوز دخول لام التوكيد على «كأن» و«لولا» فقد جاء في كلامهم ونطقت به ألسنتهم، ودخولها وإن كان لا يضيف معنى جديدا، إلا أنه يؤكد المعنى العام في الجملة ويقويه، وقد جاءت حروف كثيرة لتوكيد المعنى العام في الجملة وتقويته، ولا يتأثر المعنى الأصلي بعدم وجوده ومن ذلك الباء في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [٢] فهي زائدة لتفيد تقوية المعنى الموجب وتوكيده.

ومنها زيادة «من» في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [٣] فـ «من » زائدة لتوكيد المعنى وتقويته، والله أعلم

****

(١) ينظر: خزانة الأدب(١٠/ ٣٣٣)

(٢) من الآية ١٦٦ سورة النساء

(٣) من الآية ٣ سورة فاطر

المطلب السادس

دخول لام الابتداء في خبر « لكن »

«لكن» حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر يؤتى به في الكلام لمعان:

– منها الاستدراك، وهو" أن تنسب حكماً لاسمها يخالف حكم ما قبلها ولابد

– حينئذ من أن يتقدمها كلام مخالف لما بعدها، أو مناقض له نحـــو: قوله تعالى: (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) [١].

–ومنها: الاستدراك والتوكيد معا [٢]، ومثاله: لـــو جاءني محمد لأكرمته، لكنه لم يجئ، فمعنى" لكن "توكيد ما أفادته لو من الامتناع.

ومنها التوكيد [٣] فقط "إنّ "وهو الموجب التوكيد معنى لا استدراك. [٤]

وقد اختلف النحويون حول جواز دخول اللام في خبرها وعدمه على مذهبين

المذهب الأول: ذهب الكوفيون إلى القول بجواز دخول الـــلام فـــي خبرها، كما جاز في خبر إن، تقول: "ما قام زيد لَكِنَّ عمرًا لقائم"

واحتجوا لمذهبهم بالقياس والسماع، أما القياس فلأن الأصل في "لكنَّ" إنَّ، زيدت عليها «لا» و«الكاف» ثم حذفت همزة «إنّ» بعد نقل حركتها إلى الكاف؛ فصارت جميعًا حرفًا واحدًا، والدليل على ذلك: زيادة اللام والهـــاء عليها في «لهنك» فكما زيدت هناك زيدت هنا، وقالوا :إنما نصبت العـــرب

---

١ – من الآية ١٠٢ سورة البقرة.

٢ – قال ابن هشام وهو مذهب صاحب البسيط. ينظر مغنى اللبيب ٣٨٤

٣) هو مذهب ابن عصفور قال في المقرب: «إن» و«أن» و«لكن» ومعناها التوكيد انظر المقرب ١٠٦

(٤) – انظر في هذه المسألة: معانى القرآن للفراء ٤٦٥/١، ٤٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٦/١، والمتبع في شرح اللمع ٨١/١، وشرح المفصل ٧٩/٨، والارتشاف ١٢٨/٢، والجنى الداني ٦١٧، ٦١٨، ومغنى اللبيب ٣٨٤، والتصريح ٢١٢/١، وهمع الهوامع ٤٢٦/٢، ٤٢٧، والإتقان في علوم القرآن ٢٣٢/٢، وشرح الأشموني ١ / ٢٧٠، ٢٧١.

بها إذا شددت نونها؛ لأن أصلها: إن عبد الله قائم، فزيدت على "إن" لام وكاف فصارتا جميعا حرفاً واحداً " (١)

وقيل إنها مركبة من " لكنْ " ساكنة النون، و " أنّ " المشددة ثم طرحت همزة " أنّ " فحذفت نون " لكن " لملاقاتها الساكن فصارت «لكن». (٢)

هذا بالإضافة إلى بقاء معنى الابتداء معها، كما كان باقيًا مع «إنّ»، وبقاءُ معنى الابتداء في «إنّ» هو المسوِّغُ لدخول اللام معها، فَلْتَدخُلْ أيضا مع «لكنّ» لوجود ذلك المعنى الجامع بينهما (٣) وأيضًا فإنّ أصل «لكنّ» «إن»، زيدت عليها «اللام» و«الكافُ»، كما زيدت عليها «اللام» و« الهاء» في «لهنك»

وأما السماع فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر: (٤)

.....وَلَكِنّني مِنْ حُبِّها

لَعَمِيدُ فلم تدخل «اللام» إلا لأن معناها " إنّ " (٥)

المذهب الثاني : ذهب البصريون إلى القول بعدم جواز دخول اللام في خبرها،

---

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء ٤٦٥/١.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٦١٧)

(٣)ينظر: المقاصد الشافية (٢/ ٣٤٥)

(٤) عجز بيت من الطويل مجهول القائل، وصدره :

يلومونني في حب ليلى عواذلي . .....

ويروى ".....لعميد " بدلا من "لكميد"

من مواضعه: كتاب اللامات للزجاجي ١٥٨، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١، والإنصاف ٢٠٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤،٦٢/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١، ولسان العرب " «لكن "، والجنى الداني ٦١٨، ومغنى اللبيب ٣٨٥، وهمع الهوامع ٤٤٦/١، وشرح الأشموني ٢٨٠/١

والشاهد فيه قوله: (لكميد) حيث دخلت اللام في خبر لكن على مذهب الكوفيين.

(٥) ينظر: معانى القرآن ٤٦٦/١.

وحجتهم ما يأتي: أولا: أن اللام هذه لا تخلو إما أن تكون لام التأكيد أو لام القسم، وهي على كل لا يستقيم دخولها في خبر «لكن»، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فـ لام التأكيد إنما حسنت مع «إنَّ» لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما «لكنَّ » فمخالفة لها في المعنى.

وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إنَّ لأن «إنَّ» تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما «لكن» فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها. (١)

ثانيا أن « لكن » تقع جوابا لقولك: ما جاءني عمرو لكن زيدا جاءني، والجواب لا يتقدمه شيء لئلا يفصل بينه وبين ما هو جوابه فلو أدخلت اللام في خبرها لقدرت قبل «لكن» فكانت تنقطع مما قبلها وذلك غير جائز(٢)

ثالثا: أن هذه اللام لا تدخل في خبر «لكن» وسائر أخوات «إن» من "كأن"، و"لعل"، وغيرها؛ لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء، ونقلته إلى التشبيه، والترجي، والاستدراك. وهذه اللام لام الابتداء، فلا تدخل إلا عليه، أو ما كان في معناه. (٣) وخرج البصريون قول الشاعر:

.....وَلَكِنّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

على القليل الشاذ الذي لا يمكن الاحتجاج به والاعتماد عليه في إثبات قاعدة نحوية. بالإضافة إلى أن البيت لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إنَّ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه. (٤)

---

(١) ينظر الإنصاف (١/ ١٧٣) اللامات للزجاجي (ص: ١٥٨) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٤٩)

(٢)ينظر: اللامات للزجاجي (ص: ١٥٨)

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٤)

(٤)ينظر: سر صناعة الإعراب، و الإنصاف (١/ ١٧٣) (٢/ ٥٧) ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣٤٦)

وقيل أدخل الشاعر اللام في الخبر لضرورة الشعر وحاجة الشاعر. (١)

وقيل: أراد ولكن إنني من حبها لكميد فاللامُ إذاً داخلةٌ على خبرِ إنَّني، وحذف الهمزة وبقيت نون «لكن» ساكنة خفيفة، وبعدها ساكن فحذف نون «لكن» لالتقاء الساكنين وكان سبيله أن يكسرها ولكن حذفها لضرورة الشعر. (٢)

واختار أكثر النحويين مذهب البصريين (٣)

قال العكبري « وأجاز الكوفيون دخول «اللام» في خبر «لكن». .. وهذا عندنا لا يجوز لوجهين أحدهما: أنه لم يأت منه شيء في القرآن وفي اختيار كلامهم، وإن جاء في شعر فهو شاذ سوغته الضرورة.

والثاني أن (اللام) لو جازت مع (لكن) لتقدمت عليها لأن موضعها صدر الجملة وإنما أخرت في (إن) لئلا يتوالى حرفا تأكيد و (لكن) ليست للتوكيد بل للاستدراك. وبهذا

تبين أن معنى الابتداء لا يبقى معها بالكلية لأن الابتداء لا استدراك فيه (٤)

وتردد فيه ابن يعيش فاستحسنه مرة محتجاً له بدخول اللام فى الخبر. قال :

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٥٦)

(٢) ينظر: اللامات (ص: ١٥٨) و الإبانة في اللغة العربية (١/ ٢٧٠) والبديع في علم العربية (١/ ٥٤٤)

(٣) ينظر: ينظر: اللامات (ص: ١٥٨) و الإبانة في اللغة العربية (١/ ٢٧٠) والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٩٢) والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٣٥٥) وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٣) والكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٩٦) وارتشاف الضرب(٥/ ٢٣٩٧) والتذييل والتكميل (٥/ ١١٦) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٢) و (ص: ٦١٨) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٧/ ٤٩٤) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٢) تعليق الفرائد(٤/ ٥٢)

(٤) ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢١٧)

" وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها إن زيدت عليها لام وكاف، وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إن على مذهبهم، ومنه :

.....ولَكِنّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ. (١)

وضعفه مرة أخرى واحتج عليه بأن اللام إنما دخلت في خبر «إن» لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد، ثم إنها لم تغير معنى الابتداء. أما لكن فمعناها الاستدراك وليس ذلك في اللام.

قال :" وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبر «لكن». .. ويقولون: «لكن» أصلها «إن» زيدت عليها اللام والكاف وذلك ضعيف " (٢)

وقال ابن مالك: « وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد «لكن» اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقي مع «إنّ»، واحتجوا بقول بعض العرب:

.....ولكنني من حبها لعميد

فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. » (٣)

ومال أبو حيان إلى مذهب الكوفيين واعترض على ابن مالك في رده على الكوفيين بقوله: وفي كلام المصنف مناقشات:

الأولى: أنه قال "إن الكوفيين أجازوا ذلك احتجاجًا بقول بعض العرب ". فقد أقر أنه قول بعض العرب. ثم قال: "ولا حجة فيه إذ لا يعلم له تتمة

(١) شرح المفصل (٤/ ٥٦١)

٢ – شرح المفصل ٨/ ٦٤

(٣)شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩) وينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١١٦)

ولا قائل ". وهذا لا يقدح في الاحتجاج، بل متى روي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله. (١)

ورد عليه ايضا قوله: { إن البيت لا تتمة له} بقوله: « وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله، ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه». (٢)

ورد عليه قوله: { إن البيت لم يقل عدل من العدول أنه سمعه ممن يوثق بعربيته} بقوله: « وأما قوله "ولا عدل يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته "فكفي بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب، وفي كتاب سيبويه أبيات استشهد بها لا يعرف قائلها، ولا تروى إلا من الكتاب» (٣)

ورد عليه قوله: {فأشبهت «لكن» أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها ". بقوله: « ليس في دخول اللام في خبر « أن »إجماع حيث إن في دخولها في خبرها خلاف حيث حكم المبرد بشذوذه وقال به آخرون ويشهد له قراءة {إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَاكُلُونَ} (٤) بفتح الهمزة، وغيره. (٥)

وقال ابن هشام مرة بجوازه على قلة،(٦) وقال أخرى بعدم جوازه (٧)

وبعد ففي جواز دخول اللام في خبر « لكن » خلاف الصحيح منه ما قال به الكوفيون من جواز دخول اللام في الخبر، فقد اعتمد الكوفيون على ما تقوم به القاعدة وتستند عليه، ولا يقال إن الكوفيين اعتمدوا على شاهد

---

(١) ينظر :التذييل والتكميل (٥/ ١١٧) و (٥/ ١١٨)

(٢)ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١١٨)

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١١٨) و (٥/ ١١٩)

(٤) ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ١٩٧

(٥) ومن ذلك قول الشاعر:

ألم تكن حلفت بالله العلي. .. أن مطاياك لمن خير المطي

وقول الآخر:

فنافس أبا الغبراء فيها ابن زارع. .. على أنه فيها لغير منافس

(٦)ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٥٧)

(٧) ينظر :مغني اللبيب(صـ: ٣٠٧) و (صـ: ٣٨٥)

واحد في الاستدلال فلا تعتبر القلّة والكثرة في السماع، إلّا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جاريًا على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلّة(١)

ولست مع الكوفيين في محاولتهم إثبات اللام في الخبر بقولهم إنها مركبة من" إنّ" زيدت عليها كاف ولام لأن معناه زيادة حرفين في وسط الكلمة، إلى ما فيه من حذف حرف " همزة إنّ " وهو أصلى في بناء الكلمة، وما الداعي – إذن – إلى زيادة حرف وحذف أصل يحتاج في حذفه إلى دليل قطعي حتى يتسنى القول به. فضلاً عن أن تغيير المبنى لإقامة المعنى غير سديد.

وأما القول بأنها مركبة من " لكن " و " أنّ " ثم طرحت الهمزة للتخفيف وأعقبتها نون «لكن» لالتقاء الساكنين ففيه حذف حرفين أصليين، كما أن الحكم بأنّ المحذوف نون " لكن " وليست نون "أن "يحتاج إلى برهان.

*****

(١) ينظر: المقاصد الشافية (٢/ ٣٤٦)

المطلب السابع

دخول لام الابتداء في معمول خبر "إن" المتأخر

تدخل اللام على **خبر** «إن» نحو: إن زيدا لقائم، وقوله تعالى : [١] ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وحقها الصدر، إلا أنهم كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد؛ ففرقوا بينهما بأن خلفوا اللام إلى الخبر كما تقدم .

وتدخل على **الاسم** إذا فصل بينه وبين "إن" بأن يكون الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا، ثم يقدم على الاسم، فحينئذ يجوز دخولها على الاسم، وذلك نحو قولك: "إن في الدار لزيدا". قال تعالى:﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴾ [٢] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٣]

وتدخل على معمول الخبر، وذلك إذا تقدم على الخبر، نحو قولك: إن زيدا لطعامك آكل"،[٤] فالطعام معمول الخبر الذي هو "آكل"، ولما تقدم عليه؛ وقع موقع الخبر، فجاز دخول اللام عليه.

فإن تأخر المعمول لا تدخل اللام عليه، فلا يقال: إن زيدا آكل لطعامك. أما إذا تأخر المعمول ودخلت اللام على الخبر فقيل يجوز دخول اللام على المعمول، وقيل لا يجوز، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول: ذهب الفراء، والزجاج، ومن وافقهما إلى القول بجواز دخول اللام على المعمول المتأخر عن الخبر، وفي الخبر اللام تقول: إن زيدا لآكل لطعامك. وإن زيدًا لقائم لفي الدار. [٥]

---

(١) من الآية ١٨ سورة النحل

(٢) الآية ٢٦ سورة النازعات

(٣) الآية ٧٧ سورة الحجر

(٤) ومنعه ابن مالك قال :«ومنعُ ذلك أولى، لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل» شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩)

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٤) والتذييل والتكميل (٥/ ١٠٧) وهمع الهوامع(١/ ٥٠٥)

قال الفراء: « وإذا عجَّلت العرب باللام فِي غير موضعها أعادوها إِلَيْهِ كقولك: إنَّ زيدًا لإليكَ لمحسن، كَانَ موقع اللام فِي «المحسن»، فلمّا أدخلت فِي إليكَ أُعيدت فِي « المحسن» [١]

المذهب الثاني :ذهب الجمهور إلى القول بعدم دخول اللام على المعمول إذا تأخر عن الخبر.

وحجتهم: أن ذلك لم يسمع، ولأنه يخالف القياس، وذلك أنك إذا كررت اللام فقد وكدتها وإن كان المقصود بهما توكيد الخبر، والعرب لا تؤكد الحرف إلا بما يدخل عليه، أو بضميره، نحو: مررت بزيد، أو به، وهنا ليس كذلك. [٢] ولأنها دخلت على فضلة وشيء يستغنى عنه، وإنما تدخل على اسم «إن» أو خبرها لأنها لام الابتداء فحكمها أن تقع قبل «إن»، وإنما فصل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفقين في المعنى. [٣]

يضاف إلى ذلك أن «اللام» إنما يؤتى بها توكيدا لاسم «إن» وخبرها، وإذا جاءت في الخبر فلا حاجة إلى مجيئها في المعمول. [٤]

قال النحاس: « فإن قلت: إن زيداً لجالسٌ لفي الدار، لم يجز، لأن اللام قد وقعت في موضعها، وكذا لو قلت: إني لصالحٌ لبحمد الله، لم يجز»[٥]

واختاره أبو حيان عدم دخولها في المعمول المتأخر، وصححه، قال: « وإذا تأخر معمول الخبر، وأدخلت اللام على الخبر لم يجز دخول اللام على المفعول، نحو: إن زيداً لقائم في الدار. وأجاز ذلك الزجاج، وأجاز: إن زيداً لقائم لفي الدار. ومنع ذلك المبرد، وهو الصحيح»[٦]

---

(١)معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠)

(٢)ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٠٧)

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ١١٩)

(٤)ينظر: تفسير القرطبي (١٤/ ٩)

(٥)عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٢٤٢)

(٦)التذييل والتكميل(٥/ ١٠٧) وينظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٢٤٢)

وصححه السيوطي أيضا قال: « وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فإن جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه، وإن لم يجرد فقولان: أحدهما: الجواز، وعليه الزجاج نحو: إن زيدا لقائم لفي الدار، والثاني: وهو الصحيح، وعليه المبرد المنع؛ لأنه لم يسمع»[١]

وجدير بالذكر أن النحويين مختلفون في دخول اللام على معمول الخبر الظرف والجار والمجرور إذا تقدم على الخبر، وفيه اللام على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين، ومن وافقهم من الكوفيين[٢] إلى القول بجواز دخول اللام على معمول الخبر الظرف والجار والمجرور إذا تقدم على الخبر. [٣]

قال النحاس: « ولو قلت: إنّ زيدا لفي الدار لجالس، لجاز»[٤]

وحجتهم: أن المتقدم ملغي؛ فلا يعول عليه.

قال مكي «وإذا تأخر الخبر جاز دخول اللام فيهما؛ لأن الظرف ملغي» [٥]

وأكثر النحويين على جواز ذلك[٦]

قال ناظر الجيش: وحكى الفراء أن أبا الجراح سمع من يقول: «إني لبحمد الله لصالح» فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار»[٧]

---

(١) همع الهوامع (١/ ٥٠٥)

(٢)ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠)

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٦٤)

(٤)إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٨١) وينظر: النكت في القرآن الكريم (ص: ٢٦٢)

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٨٢٣) وينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٤/ ٩)

(٦)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٣) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٤) وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧١) وتعليق الفرائد(٤/ ٥٦) وهمع الهوامع (١/ ٥٠٤)

(٧)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٤)

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون والمبرد إلى القول بعدم جواز دخول اللام على معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، وقد تقدم على الخبر. (١)

قال ناظر الجيش: « وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار للشواهد المذكورة»(٢)

ونسب الشيخ خالد الجواز إلى المبرد، واعترض عليه، وصحح القول بعدم الجواز، قال :« حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح، وذلك قليل أجازه المبرد، ومنعه الزجاج، وهو الصحيح»(٣)

قال الدماميني: «وصحح ابن عصفور المنع»(٤)

وبعد... ففي دخول اللام على معمول الخبر المتقدم والمتأخر خلاف بين النحويين الصحيح منه جواز دخولها عليه متقدما ومتأخرا، دخلت اللام في الخبر أو لم تدخل، ففي تقدم المعمول على الخبر حلول له محل الخبر، وكانت اللام تدخل على ذلك الخبر، فلا مانع إذاً من دخولها على الحالّ محله، وفي حالة تأخره عن الخبر زيادة تأكيد، والعرب تنهج هذا النهج، فللزيادة في التوكيد أو تقويته تأتي بـ(أجمع، أو جمعاء، أو أجمعين، أو جُمَع) بعد (كلّ) تقول: جاء القومُ كلُّهم أجمعون، و جاءتِ النساءُ كلُّهنّ جُمَعُ، وارتحل الركبُ كلُّه أجمعُ، وحضرتِ القبيلةُ كلُّها جمعاءُ. وقد جاء شيء من ذلك في القرآن الكريم قال تعالى « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»(٥).

****

(١)ينظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٦٤)
(٢)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٤)
(٣)التصريح (١/ ٣١٣)
(٤)تعليق الفرائد(٤/ ٥٦)
(٥) الآية ٣٠ سورة الحجر

المطلب الثامن

دخول «لام» الابتداء على" سوف" في خبر "إنّ»:

تدخل لام الابتداء على الخبر الواقع فعلا مضارعا بمعنى الحال نحو: إن زيدا ليقوم، والفعل الماضي المقترن بـــ « قد » نحو: إن زيدا لقد قام، أما إذا كان ماضيا مجردا من «قد» فلا يجوز دخول اللام عليه فلا تقــول: إن زيدا لقام، ولا فرقَ بينَ المضارع المتصرِّفِ نحوِ: (إنَّ زيداً لَيَرْضَى)، وغيرِ المتصرِّفِ نحوِ: (إنَّ زيداً لَيَذَرُ الشرَّ). وأكثر النحاة على أنها إذا دخلت على الفعل المضارع، خلصته للحال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، فــإذا قيل: إن أخاك ليسعى في الخير، دل على أنه يفعل ذلك في الحال، " وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هما مبهمان فيها، واستدل على ذلك بقوله تعالى: { وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}[١]،فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالا للتناقض. وعلى ذلك يقال: إن زيدًا لســوف يقــوم الآن[٢] وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب جمهور البصريين إلى القول بأن اللام الداخلــة على المضارع لا تمحضه للحال، **وحجتهم:** أن الفعل المضارع شابه الاسم، وشبهه بالاسم أنه يكون شائعاً بين الزمانين: الحال والاستقبال؛ فتدخل فيــه اللام كما دخلت في الاسم؛ فيقال: إن زيداً ليقوم كما يقال: إن زيداً لقائم. [٣]

وما دامت لا تخلص الفعل للحال فيجوز دخول اللام على «ســوف» التي تفيد الاستقبال، وقد دخلت في قولهم: إن زيدا لسوف يقوم، فاللام داخلة على خبر يفيد الاستقبال، واستدلوا أيضا على ذلك بقولــه تعــالى: ﴿إِنَّــهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [٤] قالوا: اللام للحال، وجُمع

(١) من الآية ١٢٤ سورة النحل

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٥٨)

(٣)ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٢٢) والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٤٦)

(٤)من الآية ٤٩ سورة الشعراء.

بينها وبين سوف التي للاستقبال، لتحقق الفعل، كما قال تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فجمع بين اللام وبين يوم القيامة، كما جمع بينها وبين سوف في قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾

بالإضافة إلى أن «السين» و«سوف» وإن كانتا تخلصان الفعل للاستقبال. إلا أن «سوف» بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء؛ فجاز أن تدخل عليها لام الابتداء. (١)

وقال الزمخشري مؤولا ما ذهب إليه البصريون ومحتجا لهم: إن اللام في إن زيدا لسوف يقوم كاللام في قوله تعالى: « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» (٢)

قال: «فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف ؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف. تقديره: ولأنت سوف يعطيك» (٣).

ورده ابن الحاجب وذكر أنها لا تصلح للابتداء وإنما هي لمجرد التأكيد، مثلها مثل اللام التي في: إن زيداً لقائم. ولا يصح أن تكون للحال، لأن المعنى على الاستقبال (٤)

وقال الطيبي في شرحه على الكشاف :«وقول من قال: إنها لام الابتداء دخل على الخبر بعد حذف المبتدأ فاسد، لأن اللام مع المبتدأ كـ "قد" مع الفعل و "إن" مع الاسم، فكما لا يحذف الاسم والفعل وتبقى "إن" و" قد"، كذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم» (٥)

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٦٨)
(٢) من الآية: ٥ سورة الضحى
(٣)الكشاف (٤/ ٧٦٧) وينظر: مفاتيح الغيب (٣١/ ١٩٥)
(٤)ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٨)
(٥)فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (١٦/ ٤٨٤)

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون وجماعة من البصريين إلى أن اللام الداخلة على المضارع تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهما.

وحجتهم: أن لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال، كما أن حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال؛ فلذلك لا يجيزون: (إن زيدا لسوف يقوم)؛ للتناقض.

واستدلوا على ذلك بقول سيبويه:« وإنما ضارعتْ {الأفعال}[١] أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى»[٢] ففهموا من كلام سيبويه أنه إنما يريد به الحال؛ فقد قال: إن قولنا: " إن عبد الله ليفعل "، كقولك: " إن عبد الله لفاعل "، فصح بهذا الكلام أن اللام تقصر الفعل المضارع على الحال. [٣]

واختار أكثر النحويين ما ذهب إليه البصريون [٤]

قال ابن مالك :« أما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) و ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا﴾ [٥] فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل، لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب عليه السلام بـ «يحزن» غير موجود، فلو أريد بـ «يحزن» الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال». [٦]

---

(١) زيادة على نص سيبويه

(٢) الكتاب (١/ ١٤)

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٤٧)

(٤)ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٢٢)

(٥) من الآية ١٣ سورة يوسف

(٦)شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢)

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين وغلط البصريين فيما قالوا به قال «وهو غلط قبيح عند البصريين »[١].

واختاره ابن هشام ورد على من احتج بقول الله تعالى « وإن ربك» بقوله :« والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزل الحاضر المشاهد، وأن التقدير قصد أن تذهبوا والقصد حال » [٢]

وجدير بالذكر أن العرب امتنعت من دخول اللام على السين العرب من إدخال اللام عليها، وإن كانت كحرف من حروف الفعل، ولذلك لا يفصل بينها وبين الفعل كراهية توالي [الحركات كما في «ليتدحرج» مضارع تدحرج، وهكذا كل ما تتوالى عليه الحركات. [٣]

قال ابن بابشاذ « ولا يجوز دخول هذه اللام على السين وحدها. لو قلت: إن زيدًا لسيقوم، لم يجز، ويجوز: إن زيدًا لسوف يقوم، كالآية. لأن سوف بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء، فجاز أن تدخل عليها لام الابتداء. [٤]

وأجازه السيرافي تقول: إن زيدا لسيقوم [٥]

وبعد... ففي دخول اللام على سوف التي تفيد الاستقبال خلاف بين النحويين منعه الكوفيون لأن اللام تخلص الفعل المضارع للحال بعد «إن» وبذلك يحصل التناقض وأجازه البصريون لأن « اللام » عندهم لا تخلص الفعل للحال والصحيح منه دخولها على « سوف» والفعل معها باق على دلالته وأنها لا تمحضه للحالية وأن المعنى معها التأكيد فيؤتى بها للدلالة على تأكيد مضمون الجملة لا غير، وتخليص الفعل للحالية إنما يكون باللام المجردة، وأما إذا اقترن بالفعل قرينة تخلصه للاستقبال لم تكن اللام للحال،

(١)التذييل والتكميل(٥/ ١١٥)
(٢) ينظر :مغني اللبيب(ص: ٣٠١)
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٣)
(٤)شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٦٨) وينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٣)
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٤٨)

كما جزم بذلك النحويون فقد وجدت قرائن في الجملة تمنع من أن يكون الفعل خالصا للحال، ومن ذلك مجيء الحروف الدالة على الاستقبال معها، كما في قوله تعالى: {فلسوف تعلمون} فلولا هذه القرائن لتخلص للحال.

قال ناظر الجيش :« وشرط الأبذي وغيره في تخليص اللام الفعل للحال: ألا تقترن بالفعل قرينة تشهد للاستقبال»(١).

****

المطلب التاسع

دخول لام الابتداء على واو المصاحبة

السادة مسد الخبر:

تقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وحينئذ يجب حذف الخبر عند البصريين ومثاله: كل رجل وضيعته، فـ «كل» مبتدأ وقوله: «وضيعته» معطوف على «كل»، والخبر محذوف، والتقدير :كل رجل وضيعته مقترنان، ويجب تقدير الخبر عندهم بعدها، وسوغ حذف الخبر هنا دلالة الواو وما بعدها عليه، وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام «مع».

والكوفيون يرون الخبر في مثل ذلك لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو، فـ الواو هنا سدت مسد الخبر؛ فلا يُحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى كل رجل وضيعته: كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر. (٢)

وهذه الواو قيل يجوز دخول اللام عليها، وقيل لا يجوز دخولها عليها، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

(١)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٩٥)

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٤٦) و (٢/ ١٦) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٨٥) والتذييل والتكميل (٨/ ١١١) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢١٠).

المذهب الأول : ذهب البصريون إلى القول بعدم جواز دخول اللام على واو المصاحبة المغنية عن الخبر؛ فلا يقال: كل رجل لوضيعته، ولا :كل ثوب لوثمنه.

وحجتهم: أن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه، وأيضا فإن الواو وما صاحبت ليسا خبرا في الأصل، وإنما هي نائبة منابه، ولا تصلح اللام مع النائب. (١)

المذهب الثاني: ذهب الكسائي إلى القول بجواز دخول اللام على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، وحكى عن بعض العرب أنه قال: إن كل ثوب لوثمنه، وهذا مبني على رؤيته أن الخبر مع واو المعية لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو، فالواو سدت مسد الخبر. فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته. (٢)

حكى ابن كيسان عن الكسائي: إن كل ثوب لوثمنه، بدخول اللام على الواو. (٣)

وأكثر النحويين على أنه لا يجوز دخول اللام عليها، وخطأوا ما حكاه الكسائي.

قال الرضي :« ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إن كل رجل لوضيعته؛ لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه»(٤)

وقال ابن عقيل :« وحكاية ابن كيسان عن الكسائي: إن كل ثوب لوثمنه، خطأ عند البصريين»(٥)

---

(١)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦) وشرح الرضي (٤/ ٣٥٨) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٥٠) والتذييل والتكميل (٥/ ١١٥) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٢) وتمهيد القواعد (٣/ ١٣١١) والمقاصد الشافية (٢/ ٣٥٢) و (٢/ ٣٥٤)

(٢)ينظر: تعليق الفرائد(٤/ ٥١)

(٣)ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ٢٦)

(٤)شرح الرضي (٤/ ٣٥٨)

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٢)

وبعد... ففي جواز دخول اللام على واو المعية خلاف، الصحيح منه ما ذهب إليه جمهور البصريين، ولا حجة فيما نُقِل عن الكسائي من قولهم: كل رجل لوضيعته، ونحو كل ثوب لوثمنه، فإذا كان دخول اللام في الخبر مختلف فيه بين مجيز ومانع فرَدُّ دخولها فيما هو نائب منابه أولى، وكما لم تصلح اللام مع الخبر الأصلي –عند من منع دخولها فيه– فكذلك لا تصلح مع النائب.

*****

المطلب العاشر

دخول لام الابتداء على الحال

مما تختص به «إنّ» المكسورة دخول اللام على خبرها نحو: إنّ الحقَّ لمنصورٌ، وعلى معمول خبرها نحو: إنّه للخير فعَّال.

واشترط النحويون لدخولها على معمول الخبر ما يأتي:

- أن يتقدم المعمول على الخبر، نحو: إن زيدًا لفي الدار قائم، إن زيدًا لطعامك آكل.
- أن يكون الخبر صالحا لـ اللام، بمعنى: ألا يكون منفيا، أو ماضيا، أو متأخرا عن عامله.
- ألا يكون المعمول حالاً تقدم على الخبر[١]، فإذا كان معمول الخبر حالا تقدم لم تدخل عليه اللام نحو: إنّ زيدا لضاحكا مقبلٌ عند الجمهور، وأجازه بعضهم، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول :ذهب جمهور النحويين[٢] إلى القول بعدم جواز دخول اللام على معمول الخبر إذا كان حالاً متقدمة على عاملها؛ فلا يقال: إن زيداً

(١)فإن كان الظرف، أو الحال متأخرين عن العامل فيهما، وتأخر الاسم عنهما نحو: إن عندك لفي الدار زيدًا، وإن عندي لقائمًا صاحبك، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز لتعلق الظرف، والحال بما قبل الاسم. ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٥)

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٥) والتذييل والتكميل (٥/ ١٠٤) وتمهيد القواعد (٣/ ١٣٥٦) وهمع الهوامع (١/ ٥٠٤)

لضاحكاً مقبل، ولم يسمع من لسانهم دخولها عليها، ونص الأئمة على منعه. (١)

ونُقِل عن ابن ولاد أنه قال: إن اللام لا تدخل في الحال تقدمت أو تأخرت.

وحجته: أن الحال لا تكون خبرا وهي حال، بخلاف الظرف فإنه يكون خبرا وهو ظرف (٢)

ورد أبو حيان ما احتج به ابن ولاد قال: « وهذه العلة التي ذكرها ابن ولاد منقوضة بالمفعول نحو: إن زيدا لطعامك آكل، والمفعول لا يكون خبرا » (٣)

واحتج عليه بأن ما قاله لا يتوجه على قول من قال في "ضربي زيداً قائماً": إنها حال سدت مسد الخبر كالظرف، وهو أيضاً مُعترَضٌ بالمفعول، وهو "إن زيداً لطعامك آكل"، فقد دخلت على الفضلة لما توسطت. (٤)

المذهب الثاني: نقل ناظر الجيش عن صاحب الإفصاح جواز دخولها على الحال قياسا على دخولها في المفعول به، والظرف؛ لأنه بمنزلتهما ، قال : « وعن صاحب الإفصاح: أن القياس هنا – يعني قياس الحال على المفعول به – ممكن لأنها بمنزلته ، وبمنزلة الظرف أيضا » (٥)

ورده أبو حيان، واحتج بأن دخولها على الحال لم يسمع، كما لَا يَصح الْقيَاس على الظّرْف وَالْمَجْرُور؛ لِأَنَّهُ يتوسع فيهمَا مَا لَا يتوسع فِي غَيرهمَا (٦)

(١) ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٠٤)
(٢)ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٠٤)
(٣)التذييل والتكميل(٥/ ١٠٤)
(٤)التذييل والتكميل(٥/ ١٠٤)و
(٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٦)
(٦) ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٠٤) وينظر معه همع الهوامع (١/ ٥٠٤)

وبعد... ففي دخول اللام على الحال خلاف، الصحيح منه جواز دخولها فيه، فقد دخلت على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر، كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإنّ أخاك لعندي، و إنّ أباك لفي الدار، و إني لبحمد الله لصالح وكلها معمولات، والحال أيضاً معمول للخبر؛ فلا مانع من دخولها عليه.

ودخلت أيضا على المصدر، والمفعول من أجله، فقالوا: إن زيدًا لقيامًا قائم، وإن زيدًا لإحساناً يزورك،. فلا مانع من دخولها على الحال وهو مثلها.

المطلب الحادي عشر

دخول لام الابتداء على حروف الجر

من حروف المعاني التي تحمل معنًى في ذاتها حروف الجر، وفائدتها أنها تضيف معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء التي بعدها. ومن هذه الحروف ما لا يمكن الاستغناء عنه في الكلام؛ لأنها تؤدي معنًى جديدًا في الجملة؛ كـ «من»، و«حتى»، و« في »، وغيرها. ومنها ما يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه لا يفيد معنًى جديدًا في الجملة، بل يقوي المعنى الموجود أصلًا، كـ «اللام»، و«الباء»، و«الكاف»، ومنها ما يجر الاسم بعدها لفظًا فقط، ويكون لها محل من الإعراب، وتفيد الجملة معنًى جديدًا مُكمِّلًا لمعنًى موجود كـ «رُبَّ»، و«خلا»، و«عدا»، و«حاشا».

وفي دخول لام الابتداء على (حتى) و (مذ) و (إلى) منها خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب البصريون وهشام من الكوفيين إلى القول بجواز دخول اللام على حروف الجر: (حتى) و(مذ) و (إلى)[1]

(١) ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٠٥) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٦)

قال أبو حيان :« وأجاز سيبويه والبصريون: إن زيداً لفيها قائم، جعل (فيها) ملغاة.. .. واحتج سيبويه بقول العرب: إن زيداً لبك مأخوذ»(١)

فسيبويه يرى دخولها في الباء وفي، فلا مانع من دخولها في بقية حروف الجر قياسا على ماورد.

وحجتهم: أن الظروف ملغية، قال سيبويه :« وتقول: إن زيدا لفيها قائما، وإن شئت ألغيت لفيها، كأنك قلت: إن زيدا لقائم فيها. ويدلك على أن لفيها يلغى أنك تقول إن زيدا لبك مأخوذ»(٢)

المذهب الثاني: ذهب الفراء إلى القول بعدم جواز دخول اللام على (حتى) ولا (مذ) ولا (إلى)، لا يجيز: إن سيرك لحتى الليل، ولا: لإلى الليل. (٣)

وقال: إن اللام لا تدخل على «مذ» إن فصل بـ (مذ) وما بعدها بين الاسم، و« إن»(٤)

وذهب الكسائي إلى القول بجواز دخول اللام على « مذ» إذا كان الفعل أخذًا للوقت الذي بعده كله، نحو قولك: إن زيدًا لمذ يومين سائر؛ لأنه يسير اليومين، فإن لم يكن كذلك فلا يجوز نحو: إن زيدًا لمذ يومين غائب(٥)

قال الفراء: يلزمه أن يقول: إن عبد الله لحتى القيامة أخوك، ولا يقول: إن عبد الله لحتى القيامة مسيء؛ لأن الأخوة تتصل به وهو ميت، ولا تتصل به الإساءة. (٦)

وبعد... ففي دخول لام الابتداء على (حتى) و (مذ) و (إلى) خلاف بين النحويين الصحيح منه جواز دخولها عليه قياسا على دخولها في الحرف

(١) ينظر :التذييل والتكميل (٥/ ١٠٦)
(٢)الكتاب (٢/ ١٣٣) و (٢/ ١٣٤)
(٣) ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١٠٦)
(٤) ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٦)
(٥)ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٦)
(٦) ينظر التذييل والتكميل(٥/ ١٠٦)

« في» و « الباء » فقد سمع عنهم: إن زيدا لفيها قائمـــا، وإن زيـــدا لبـــك مأخوذ؛ فيجوز قياسا عليهما دخولها في(حتى) و (مذ) و (إلى)، وقد دخلـــت على « إلى» في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ ﴾ [١] وأيضـــا قياسا على دخولها في الظروف من مثل قول الشاعر :[٢]

إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عمدًا مودَّتَهُ .. على التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

واللام حينئذ لتوكيد المعنى.

****

المطلب الثاني عشر

دخول لام الابتداء على الفعل الجامد في خبر "إن »

تدخل لام الابتداء على الفعل الماضي المتصرف المقرون بـــ «قـــد» في خبر «إن» نحو: إن زيدا لقد سافر؛ فـــ «قد» تقرب الماضي من الحـــال كما تقرب المستقبل من الحال، فإذا كان الماضي غير متصرف كـــ «ليس» فلا يجوز دخولها فيه، وإن كان «نعم» أو »بئس» ففي دخول الـــلام عليـــه خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب الأخفش والفراء ومن قال بقولهما إلـــى جـــواز دخول اللام على «نعم» و«بئس» وما جرى مجراهما من الأفعال الجامدة من نحو «عسى» بعد «إن» فيقولون: إن زيدا لنعم الرجل، وإن عمـــرا لبـــئس الْغُلَام، وإن زيداً لعسى أن يقوم.

---

(١) من الآية ٦٨ سورة الصافات

(٢) اليت من البسيط لأبي زبيد الطائي، وهو في: الكتاب (٢/ ١٣٤) والأصول في النحو (١/ ٢٤٥) والمسائل العسكريات (ص: ١٢٢) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣) والإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٣٣) والبديع في علم العربية (١/ ٥٤٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٣٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٦) والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١٠٢) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣١٩) و (٢/ ٣٣٧) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٤٩) و المقاصد الشافية (٢/ ٣٥٥)

= **والشاهد** فيه قوله: « لَعِنْدِي» حيث دخلت اللام على الظرف.

قال الرضي :« ومذهب الكوفيين، وكثير من أصحابنا أنها تدخل، وعن الأخفش جواز: إن زيدًا لنعم الرجل، ولبئس الرجل، وينبغي أن يتثبت فيه حتى يصح عن العرب» (١).

وحجتهم: أن الفعل الجامد كالاسم، فكما دخلت في الاسم الواقع خبرا فكذلك تدخل فيما هو بمنزلته.

وحجة الأخفش: أن الفعل الجامد كالاسم، فكما دخلت في الاسم الواقع خبرا فكذلك تدخل فيما هو بمنزلته. (٢)

وحجة الفراء: أن (نعم) اسم. بدليل قولك: إن نعم رجلاً زيد. (٣)

ومشى على ذلك كثير من النحويين، قال العكبري :« لِأَنَّهُ يجوز دُخُول اللَّام عَلَيْهِمَا في خبر «إِن» تَقول: إِن زيدا لنعم الرجل، وعمرا لبئس الْغُلَام»(٤)

وقال ابن عصفور :« وانفردت «إن» من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ. أو فعلاً مضارعاً نحو: إن زيداً ليقوم... أو فعلاً غير متصرف نحو: إن زيداً لَنِعْمَ الرجُلُ»(٥)

وظاهر كلام ابن مالك جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف، نحو: "إن زيدا لنعم الرجل"، أو: "لعسى أن يقوم"، واحتج بما احتج به الأخفش والفراء؛ من أن الفعل الجامد كالاسم. ولأن الفعل الجامد يفيد

(١)ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٦٤) وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (صـ: ١٢٢-١٢٣) و ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١١٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٣٦) مغني اللبيب(ص: ٣٠١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٧) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٣١٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤١٥)

(٢) ينظر كلامه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٢٦٦)

(٣)ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١١٢، ١١٣)

(٤)شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٣٠٠)

(٥)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٢٦٦)

الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيدا لنعم الرجل. (١)

وأجازه ابن الناظم، وابن هشام. (٢)

واختاره الدماميني، واحتج له بحجج المجيزين، وأضاف إلى تلك الحجج أن الفعل في «نعم» و«بئس» إنشائي، وزمنه حالي؛ فأشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال، وهذا بناء على أن (نعم) من أفعال الإنشاء. (٣)

المذهب الثاني: نسب إلى سيبويه القول بعدم جواز دخول اللام على الجامد الواقع خبرا لـ «إن» فلا يقال على مذهبه: إن زيدًا لعسى أن يفعل، ولا إن زيدا لنعم الرجل، ولبئس الْغُلَام.

قال البطليوسي: «وأجاز الأخفش :إن زيدا لنعم الرجل، وتابعه على ذلك الفراء؛ لأن «نعم» لا تتصرف فأشبهت الأسماء، وأجاز الفراء إن عبد الله لعسى أن يقوم ؛لأن «عسى» بمنزلة «نعم» ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيبويه» (٤)

قال أبو حيان: «وأما إذا كان الفعل جامدًا، نحو: نعم وبئس وعسى، فذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز دخول اللام عليه، فلا يجوز: إن زيدًا لنعم الرجل، ولا: إن زيدًا لعسى أن يقوم» (٥)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩) وشرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٠)

(٢) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٣) وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٩٩) وينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٢٤١)

(٣) ينظر: تعليق الفرائد(٤/ ٤٩)

(٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٥٢

(٥) التذييل والتكميل(٥/ ١١٢) و ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٣٦) مغني اللبيب(ص: ٣٠١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٧) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٣١٠)

ومال إلى هذا المذهب قال :« وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع، فإن وجد في كلامهم: إن زيدًا لنعم الرجل، ولعسى أن يقوم، قلناه، وإلا فلا » (١)

والظاهر من كلام الشيخ خالد أنه يرى رأي سيبويه في المسألة (٢)

وبعد... ففي جواز دخول اللام على الجامد في خبر إن خلاف، الصحيح منه ما ذهب إليه الجمهور من جواز دخولها فيه فقد دخلت في الفعل المضارع الجامد، فقالوا: إن زيدا ليذر الشر، ودخلت في المتصرف فقالوا: إن أخاك ليسعى في الخير، كما دخلت في الماضي المتصرف فقالوا: إن زيدا لقام وقعد، فلا مانع من دخولها هنا، وقد جاء في الحديث الشريف دخولها على عسى في خبر «إن» ومن ذلك: « قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَسَى أَنْ تَمْضِيَ وَأَبْقَى بَعْدَكَ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ يَنْفَعُنِي اللهُ بِهِ» (٣). فدل على جوازه.

(١)التذييل والتكميل(٥/ ١١٣)

(٢)ينظر: التصريح (١/ ٣١٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٤١٥)

(٣) الحديث بتمامه: « حَدَّثَنَا حَسَنٌ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ يَعْنِي ابْنَ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبْحَابِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَازِعِ جَابِرًا الرَّاسِبِيَّ ذَكَرَ، أَنَّ أَبَا بَرْزَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَسَى أَنْ تَمْضِيَ وَأَبْقَى بَعْدَكَ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ يَنْفَعُنِي اللهُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " افْعَلْ كَذَا. افْعَلْ كَذَا ". أَنَا نَسِيتُ ذَلِكَ. " وَأَمِرَّ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ " مسند أحمد (٣٣/ ٣١)

المطلب الثالث عشر
دخول لام الابتداء على جواب الشرط الواقع خبراً لـــ " إن»:

تقتضي أدوات الشرط جملتين، الأولى: شرط، والثانية: جزاء وجواب، ويشترط في جواب الشرط أن يكون صالحًا لأن يؤدي معنى الشرطية، والشرط معها لا يكون إلا فعلا؛ لأن وجود غير تلك الأفعال مترتب على وجودها، بخلاف الأسماء التي لا يترتب وجود شيء على وجودها، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الأفعال. (١)

وفي دخول اللام على جواب الشرط خلاف بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب ابن الأنباري (٢)إلى القول بجواز دخول اللام على جواب الشرط، فيقال على مذهبه: إن زيدًا من يأته ليحسن إليه، بدخول اللام على « يحسن».

وحجته: أن الجواب غير صالح للتوطئة.

واحتج من قال بالجواز بحملها على دخولها في جواب (لو) الشرطية، لأنها أختها. واللام تدخل في جواب «لو» إذا كان الجواب فعلا ماضيا مثبتا نحو قوله تعالى:{ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا }(٣) وقد يخلو منها نحو قوله تعالى:{ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا }(٤)

ورده ابن مالك، واحتج عليه بأن ما قال به لم يسمع من العرب، ولم ينقله عنهم أحد؛

---

(١) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٩٠) واللمع في العربية لابن جني (ص: ١٣٤) وأسرار العربية (ص: ٢٣٨) والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٩٣)

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٦٧) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٤٦) و (٣/ ١٣٥٠)

(٣)من الآية ٦٥ سورة الواقعة

(٤)من الآية ٧٠سورة الواقعة

فالأجود[١] ألا يحكم بجوازه. وقال: إن المانع من دخولها على أداة الشرط الخوف من التباسها بالموطئة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٢]. فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكِّد أن لا يلتبس بغير مؤكد[٣]

المذهب الثاني: ذهب الكسائي والفراء[٤] إلى القول بعدم جواز دخول اللام على جواب الشرط؛ فلا يقال: إن زيدًا من يأته ليحسن إليه.

ومشى عليه الرضي قال: «ولا تدخل على جواب الشرط؛ فلا تقول: إن زيدا من يضربه لأضربه؛ لأن جواب الشرط وحده، ليس هو الخبر، بل هو مع الشرط، وأجازه ابن الأنباري»[٥]

واختاره الدماميني، قال: « والصحيح المنع؛ لأن جواب الشرط وحده ليس هو الخبر، وإنما الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح»[٦].

والجمهور على أن اللام لا تدخل على الشرط لا في صدره ولا في عجزه، والمانع من دخولها عليها خوف التباس لام الابتداء بالموطئة للقسم، فإن لام القسم تصحب أداة الشرط كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا

(١) اعترض أبو حيان على ابن مالك في قوله :« فالأجود ألا يحكم بجوازه» بقوله: « فقوله (والأجود) عبارة غير جيدة، وإنما ينبغي أن يقول "فلا يحكم بجوازه "لأن العرب إذا لم تدخل عليه اللام فلا ندخلها نحن» التذييل والتكميل(٥/ ١١٥)

(٢) من الآية) ١٤٩ سورة [الأعراف]

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨)

(٤)ينظر: التذييل والتكميل(٥/ ١١٥)

(٥)شرح الرضي (٤/ ٣٥٨)

(٦)تعليق الفرائد(٤/ ٥٠)

وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾ [١]، فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير مؤكد. [٢]

وبعد... ففي دخول اللام على جواب الشرط خلاف بين النحويين على مذهبين الصحيح منهما عدم دخولها في الجواب، وذلك أن فائدة دخولها هو تأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى. وهو ما لا تحتاج إليه الجملة الشرطية، فالجملة الشرطية جملة مبنية على تآلف الجملتين بعلاقة إسنادية تجعل الجملتين بمنزلة الجملة الواحدة، ألا ترى أن جملة الشرط بمنزلة الكلمة المفردة، تتحد مع جملة الجواب وبمجموعهما تكون الفائدة، قال الجرجاني: « ووزانُ هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكنا نقول: إنّ حكمَهما حكمُ جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنًى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفردِ في امتناع أن تحصل به الفائدة»[٣] فدل على أن جملة الشرط لا تحتاج إلى توكيد لما بين شقيها من ترابط وتلائم.

ثم إن دخولها في جملة الجواب يوهم أنها التي تمهد الجواب للقسم المنوي، فإنها أكثر ما تدخل مع «إن» وتصحب أداة الشرط كثيرا، للدلالة على أن الجوابَ بعدَها إنما هو جوابٌ لقسمٍ مُقدَّرٍ قبلَها، لا جواب الشرطِ، وحينئذ لا يعلم الشرط من القسم، من هنا كان الأولى عدم جواز دخولها على جواب الشرط.

*****

(١) من الآية ٢٣ سورة الأعراف

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٥٠)

(٣)أسرار البلاغة (ص: ١١١)

المطلب الرابع عشر
دخول لام الابتداء على جواب "إذا" الشرطية

جملة الشرط جملة تتألّف من جملتين تتوقف إحداهما على الأُخــرى، وتؤلّف الأُولى الشرط، والثانية جزاء الشرط. وفي الجملة الشرطيّة يتعلــق الحكم في ظرف الجزاء على ثبوته في ظرف الشرط. ومن هنا عرفت بأنّها تعليق شيء بشيء إذا وجد الأوّل وجد الثاني. (١)

ومن أدوات الشرط « إذا» وهي ظرف متضمن لمعنى الشرط غالبًا؛ مختص بالجملة الفعلية،(٢) تفيد الشرط كما تفيده الأدوات الجازمة، فبعــدها جملتان، حصول مضمون الأولى شرط في حصول مضمون الثانية، فالأولى شرط والثانية جواب.

وأما عن دخول لام الابتداء في جوابها فأجازه بعض النحاة، واستدلوا عليه بقوله تعالى:« وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا»(٣) قــالوا: إن اللام في الآية لام الابتداء (٤)

قال الهمداني: :« واللام في {لَسَوْفَ} لام الابتداء المؤكدة لمضــمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: لأنا سوف أخــرج، لا لام جــواب قســم محذوف كما زعم بعضهم، لأن لام القسم لا تدخل على المضــارع إلا مــع نون التأكيد، وإذا ثبت أنها لام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصــله: لأنــا سوف أخرج»(٥)

ومنعه آخرون وقالوا: إن اللام في (لسوف) لام تأكيــد، وليســت لام الابتداء، لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء. (٦)

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٧) وشرح الرضي (٣/ ١٨٨) ومغني اللبيب(ص: ٧٦٩)
(٢)وقد جاء في الشعر وقوع الاسمية بعد (إذا)
(٣) الآية ٦٦ سورة مريم
(٤)ينظر: الكشاف (٣/ ٣١) شرح الرضي (٤/ ٣١١) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٢٨٥)
(٥)الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٣٧٩)
(٦)ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٧٧)

وقيل اللام فيها لام ابتداء أخلصت للتوكيد[١]، وقيل: اللام للقسم قال ابن هشام :« وأما قوله تعالى { وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا } فإن «إذا» ظرف لـ «أخرج» وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف» [٢]

وقيل: اللام لام جواب الاستفهام[٣]. وقيل اللام للتعجب [٤]

وبعد... ففي دخول اللام في جواب الشرط بعد «إذا» خلاف الصحيح جواز دخولها فيه، حملا على دخولها في جواب (لو) الشرطية، لأنها أختها، وتأتي زيادة في تقوية المعنى وتوكيده، وقد أجازوا توكيد جواب الشرط بنون التوكيد وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [٥] وقوله تعالى: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٦]

قال ابن مالك :« وقد تلحق جواب الشرط اختيارا واسم الفاعل اضطرارا»[٧]

وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾

وقال الشاعر: [٨]

أَمْلَحُ الخَلْقِ إذا جَرَّدْتَها. .. غَيْرَ سِمْطينِ عليها وسُؤُرْ
لَحَسِبْتَ الشَّمْسَ في جِلْبَابِها. .. قد تَبَدَّتْ مِن غَمَامٍ مُنْسَفِرْ

****

(١)ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف) (٩/ ٤٤٢)
(٢)مغني اللبيب(ص: ٧٦٩)
(٣)ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٧٨)
(٤)ينظر: الجمل في النحو (ص: ٢٧١)
(٥)[من الآية ٧٣ سورة المائدة]
(٦) من الآية ٢٣سورةالأعراف.
(٧):« تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢١٦)
(٨)البيتان من الرمل للمرار بن منقذ في المفضليات (صـ: ٨٢) وكتاب الاختيارين المفضليات والأصمعيات (ص: ٣٦١).
والشاهد فيهما قوله: «لحسبت الشمس» حيث دخلت اللام في جواب « إذا»

المطلب الخامس عشر
دخول لام الابتداء على الماضي
المتصرف الخالي من " قد ":

تدخل لام الابتداء على الأفعال الواقعة خبر لـ «إن»، ومنها المضارع المتصرف نحو: إن زيدا ليقوم، والجامد نحو: إن المؤمن ليذر الشر، وتدخل أيضا على الماضي الجامد نحو: إن زيدا لنعم الرجل، والفعل الماضي المتصرف المقترن بـ «قد» [1] نحو: إن زيدا لقد سافر، فإن كان الماضي متصرفًا غير مصحوب بـ (قد) فلا يجوز أن تدخل اللام عليه عند سيبويه والفراء، وتسامح الكسائي وهشام؛ فأجازا دخولها عليه، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب سيبويه والفراء ومن وافقهما[2] من النحويين إلى أنه لا يجوز أن تدخل اللام على الماضي الخالي من « قد »، فلا يقال: إن زيدًا لقام.

وحجتهم: أن اللام التي تدخل في خبر (إن) تدخل على الاسم، وعلى الفعل المضارع، كقولك: إن زيدا لقائم، وإن زيدا ليقوم، ويقبح دخولها على الماضي، لأن الفعل الماضي بَعُدَ عن شبه الاسم؛ فلم تدخل هذه اللام عليه[3]

كما أن هذه اللام الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ، ونقلت عن موضعها لدخول (إن) عليها، وحق خبر المبتدأ أن يكون هو المبتدأ في المعنى، فلما كان الفعل المضارع

---

(١) تدخل اللام في الخبر إذا كان فعلا ماضيا متصرفًا مقرونا بـ «قد»، عند الجمهور نحو: إن زيدًا لقد قام، خلافًا لخطاب بن يوسف الماردي ، ومحمد بن مسعود الغزني ينظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٢٦٣)

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٤١) و (٢/ ١٦٧) وعلل النحو (ص: ١٤٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٢) وشرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٤٨) والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٢٢) وأسرار العربية (ص: ٤٩) والبديع في علم العربية (١/ ٥٤٣) وتوجيه اللمع (ص: ١٥٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢١١) وشرح الرضي (٤/ ٣٥٨).

(٣) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٤٦)

مشبها للاسم حسن دخول اللام عليه، ولما بَعُد الماضي من شبه الاسم، قبح دخولها عليه. (١)

قال ابن السراج « ولا يجوز أن تقيم "قام" مقام "قائم" فتقول: إن زيدا لقام، وأنت تريد هذه اللام؛ لأن هذه اللام لام الابتداء»(٢)

وقال ابن الوراق: « ويقبح دخولها على الماضي، نحو: إن زيدا لقام»(٣)

المذهب الثاني: ذهب الكسائي وهشام الضرير إلى القول بجواز دخول اللام على الماضي المثبت الخالي من «قد» فيقال على مذهبهما: إن زيدًا لقام، و«قد» مقدرة فيها (٤)

وكان الزجاج يرى أن ما جاء من دخول اللام على الماضي المثبت الخالي من «قد» اللام فيه لام قسم. (٥)

وهو ما صرح به الدماميني، قال: « فإن صحبت لام واقعة «بعد (إن). ...أو ماضيا متصرفا عاريا من «قد» نحو: إن زيدا لقام. «نوى قسم» فيقدر:... والله لقام» (٦)

المذهب الثالث: ذهب خطاب الماردي إلى أن هذه اللام لا تدخل على الفعل الماضي سواء أكان مصحوبًا بـ (قد) أو غير مصحوب بها، وأنه إذا وجد في كلامهم: إن زيدًا لقام، أو: إن زيدًا لقد قام، فإن هذه اللام لام القسم، لا لام الابتداء. وعلل المنع بأن الفعل الماضي ليس له معنى اسم الفاعل. قال: وهذا مما يضرب عنه لدقته. (٧)

---

(١)ينظر: علل النحو (ص: ١٤٤)

(٢)الأصول في النحو (١/ ٢٤١)

(٣)علل النحو (١٤٣) و (١٤٤)

(٤)ينظر :التذييل والتكميل (٥/ ١١٢) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٤) وأوضح المسالك (١/ ٣٣٧) ومغني اللبيب(ص: ٨٣٣) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢١) وشرح الأشموني (١/ ٣٠٩)

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١١٢)

(٦)تعليق الفرائد(٤/ ٥٧)

(٧) ينظر ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٤) والتذييل والتكميل (٥/ ١١٢)

وأكثر النحويين على أن ما جاء من دخول اللام على الماضي المثبت الخالي من «قد» اللام فيه لام قسم أو أن « قد» مقدرة ولا يجوز أن تكون لام الابتداء.

وبعد... ففي دخول اللام على الماضي الخالي من «قد» خلاف، الصحيح منه عدم دخولها عليه لبعد الشبه بين الماضي والاسم الذي هو الأصل في دخول اللام عليه فتقول: إن عمرا لقائم وإن بكرا لأخوك، والماضي لا يصلح هنا للقيام مقام الاسم ،وإنما دخلت على الفعل المضارع لأن بين الاسم والمضارع مشابهة(١)، فكما يقال: إن زيدا لقائم، يقال: إن زيدا ليقوم، فالماضي لا نسبة بينه وبين الاسم في معنى، كما هي بين المضارع وبين الاسم.

****

(١)يشبه المضارع الاسم من أربع جهات:

أحدها: أنه يصلح أن يقع صفة كما صلح الاسم لذلك، تقول: مررت برجل يضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب.

الثاني: أنه يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا، فيتخصص؛ ألا ترى أنك تقول: "يقوم" فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين، أو سوف، اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: "رجل" فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه؛ فقد شابهه من هذا الوجه.

الثالث: أن اللام التي تدخل فيه حينما يقع خبرا لـ (إن) فتقول :إن زيدا ليقوم. كما دخلت على الاسم، نحو: إن زيدا لقائم،

الرابع: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، ألا ترى أنَّ "يضرب" على وزن "ضارب" في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل. ينظر: علل النحو (ص: ١٤٤) أسرار العربية (ص: ٤٩)

المبحث الثاني
"لام» الجواب المرفوضة
بين جحد الاستحقاق والتسامح في الإلحاق.

المطلب الأول

دخول لام الجواب في جواب" لو» المنفي

من معاني «لو» أن تكون شرطية بمعنى «إن»، وهي للتعليق في المستقبل إلا أنّها لا تجزم كـ" إنْ" الشرطية؛ لغلبة دخولها على الماضي، ويكون جوابُها محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [1] التقدير – والله أعلم: وإن كنّا صادقين فما أنت بمؤمن لنا، وقد يحذف للعلم به نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾[2] التقدير– والله أعلم: لكان هذا القرآن، وممّا ذُكر فيه الجواب قول الشاعر[3]

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا. .. وَمِنْ دُونِ رَمْسِينَا مِنْ الْأَرْضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْت رِمَّةً. .. لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وتدخل اللام [4] في جوابها الماضي دون المستقبل، وفي دخول اللام في جوابها المنفي خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب ابن مالك ومن وافقه إلى أن الغالب[5] في جواب « لو » المثبت دخول اللام عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾[1] والفصيح في المنفي بـ «ما» ألا تدخله اللام.

---

(١) الآية ١٧ سورة يوسف

(٢) من الآية ٣١ سورة الرعد

(٣)البيتان من الطويل لـ أبي صخر الهذلي وقيل لـ قيس بن الملوح وهما في: التمام في تفسير أشعار هذيل (ص: ١٩٤) ٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٩٦) ومغني اللبيب (ص: ٣٤٤) وتمهيد القواعد (٩/ ٤٤٣٥) وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٤/ ٤٤٨) والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٩٧٠) وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص: ١٣٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٤٣) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٣٨)

والشاهد فيهما قوله: « لظلّ صدى» حيث ذكر جواب لو ولم يحذف.

(٤) بعضهم يجعل هذا اللام قِسمًا قائمًا برأسه، وقعت في جواب "لَوْ" و"لَوْلا" لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأُولى. والمُحقّقون على أنّها اللامُ التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: "لو جئتَني لأكرمتُك"، فتقديرُه: والله لو جئتني لأكرمتُك ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤٢)

(٥) وخلوه من اللام في الإثبات قليل كقوله تعالى:﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ ينظر :شرح =

قال ابن مالك « وإن كان منفيا بـــ"ما" جاز لحاقها والخلو منها، إلا أن الخلو منها أجود. وبذلك نزل القرآن الكريم، كقوله تعالى: [٢]﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا ﴾ [٣]

واختاره الشيخ خالد الأزهري، والسيوطي، والبغـــدادي، فقـــالوا: إن الجواب إذا كان منفيا بـــ"ما"، فالأكثر تجرده من الـــلام، والقليـــل اقترانـــه بها. [٤]

المذهب الثاني: ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز دخول اللام في جواب «لو» المنفي، وما ورد من ذلك محمول على الضرورة؛ قـــال أبـــو حيان: « لأنه إذا كان جواب قسم لم تدخل اللام على ((ما)) إلا في ضرورة، وهم يقولون: لو قام زيد لما قام عمرو في فصيح الكلام وفي الشعر، ومنـــه قول الشاعر:[٥]

وَلَو نُعْطَى الْخِيَارِ لَمَا افْتَرَقْنَا.. . وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَع اللِيالِي [٦]

المذهب الثالث: ذهب ابن هشام إلى أن دخول اللام في جواب «لـــو» المنفي شاذ، كشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بما بها. [٧]

ومشى عليه السيوطي في قول له آخر فزعم أن دخول اللام مع منفي شاذ [١]

=

الكافية الشافية (٣/ ١٦٣٩)

(١) من الآية ١١٢ سورة الأنعام

(٢)من الآية [٢٥٣سورة البقرة]

(٣)شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٤٠) وينظر ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠١)

(٤) ينظر: التصريح (٢/ ٤٢٤) وهمع الهوامع (٢/ ٥٧٢) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ١١٢)

(٥) البيت من الوافر مجهول القائل، وهو في التذييل والتكميل(١١/ ٣٧٤) مغني اللبيب (ص: ٣٥٨) والتصريح (٢/ ٤٢٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٥) وخزانة الأدب (١٠/ ٨٢) وشرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٥٤) و (٥/ ١١١).

والشاهد فيه قول: « ولو نعطى الخيار لما افترقنا» حيث دخلت اللام في جواب «لو» المنفي.

(٦)التذييل والتكميل (١١/ ٣٧٤)

(٧) ينظر: مغني اللبيب(ص: ٣٥٨)

وهو اختيار البغدادي قال في الخزانة :« أقول: دخول اللام على حرف النفي في الجواب شاذ، وهي إنما تدخل على الجواب المثبت، وبالشاذ لا يرد النقض» (٢)

وبعد... ففي دخول اللام في جواب لو المنفي بـ «ما» خلاف أرى جوازه، فقد ورد في كلام العرب الفصحاء الذين يحتج بشعرهم، وإن كان الأكثر عدم مجيئها في الجواب.

وإن دخلت فيه فعلى أنها رابطة للجواب، وليست زائدة للتوكيد كما ذهب إليه بعضهم؛ لأن المنفي لا يمكن توكيده، أو أنها دخلت فيه للتسويف، وحينئذ تفيد تراخي الجواب الواقع بعدها عن الجواب المجرد منها.

ومما جاء من الفصيح وقد دخلت فيه اللام قول الشاعر:(٣)

لو في طُهيَّةَ أحلامٌ لما عَرَضُوا. .. دُونَ الذي أنا أرميه ويرميني

وقول الآخر:

وَلَو نُعْطَى الْخِيَارِ لَمَا افْتَرَقْنَا.. . وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَع اللياليِ

****

=

(١) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٤٨٨)

(٢)خزانة الأدب(١٠/ ٨٢) وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٥٤)

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه صـ ٤٨٥وهو في: مغني اللبيب(ص: ٣٥٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٩) وشرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ٨٤)

والشاهد فيه قوله: « لوفي طُهيَّةَ أحلامٌ لما عَرَضُوا » حيث دخلت اللام في جواب «لو» المنفي.

المطلب الثاني
دخول لام جواب القسم على
الماضي الخالي من "قد":

لام جواب القسم هي لام يؤتى بها في الكلام لتوكيد جملة جواب القسم، وتجيء في الجملة حاملة وعارية، فالحاملة تكون مَعَ الْمُسْتَقْبل لَازِمَة لنوني التَّأْكِيد، نَحْو قَوْله تَعَالَى {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ}[١] وَمَعَ الفعل الْمَاضِي المقترن بـــ «قد» نحو: وَالله لقد قَامَ زيد، والمجرد عنها نحو قَولك: وَاللَّه لقام زيد.

وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية. نحو: والله لزيد قائم، وقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [٢] "، و قوله تعالى ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ﴾ [٣]

وأما العارية فهي التي تتعرى من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، ولا تتعرى من الابتداء، فلذلك كان أخص معنييها، وذلك نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾ [٤] و"لعمر الله ما ندري". ألا ترى أنها ههنا خالصة للابتداء؛ إذ لا يصح فيها معنى الجواب؛ لأن القسم لا يجاب بالقسم؟ لِأَنَّهُ لَا يَصح دُخُول قسم على قسم. [٥] وتدخل لام القسم على الماضي، المقترن بـــ « قد » كثيرا، وأما الماضي الخالي منها ففيه خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب جمهور النحويين[٦] إلى أنها تدخل في الماضي الخالي من قد بقلة **وحجتهم:** أنه قد جاء ذلك عن العرب، ومن ذلك قولهم:

---

(١)من الآية ٣٢ سورة يوسف

(٢) من الآية ٥٧ سورة الأنبياء

(٣)من الآية ٩١ سورة يوسف

(٤) من الآية ٧٢ سورة الحجر.

(٥)ينظر: حروف المعاني والصفات (ص: ٤٢)

(٦)ينظر: الكتاب (٣/ ١٠٥) وينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣١٧) والإيضاح العضدي (ص: ٢٦٤) =

والله لكذبت، والله لكذب زيد كذبا، ما أحسب الله يغفره له. ومن ذلك قول الشاعر: (١)

حَلَفْتُ لها بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ .. لَنَاموا فما إنْ مِنْ حديثٍ وَلا صَالِ

والذي حسن دخولها على الماضي دخول معنى الجواب فيها. والجواب كما يكون بالماضي، كذلك يكون بالمستقبل، فجواز دخولها على لفظ الماضي لِمَا خالطها من معنى الجواب.(٢)

قال سيبويه: « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام؛ وذلك قولك: واللَّه لفعلت. وسمعنا من العرب من يقول: واللَّه لكذبت، واللَّه لكذب». (٣)

واستشهد له ابن مالك بالنقل والنثر والنظم. فمن النقل قوله تعالى: **(وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ)**(٤). وفي الحديث عن امرأة من "غفار" أنها قالت: " فَوَاللهِ لَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

=

والمفصل في صنعة الإعراب (ص: ٤٥٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢١٤) وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص: ٢٢٥) واللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٧٠) وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٧٧) والبحر المحيط (٥/ ٨١) والجنى الداني (ص: ١٣٥)ومغني اللبيب (ص: ٢٢٩) و (ص: ٢٢٩)

والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣١٦) وتمهيد القواعد (٣/ ١٢٥٦) و(٦/ ٣١١٣) وهمع الهوامع (٢/ ٤٨٤)وخزانة الأدب(١٠/ ٧٣)

(١)البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس في ديوانه ص١٣٧ــ من مواضعه: الأصول في النحو (١/ ٢٤٢) وحروف المعاني والصفات (ص: ٤٢) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٢) والكشاف (٢/ ١١٢) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١٤٨) وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ٢١٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٣٩) و (٥/ ٢٥٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢١٤) وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص: ٢٢٥)وارتشاف الضرب(٤/ ١٧٧٧) والبحر المحيط في التفسير (٥/ ٨١) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٣٥)

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤١)

(٣)الكتاب (٣/ ١٠٥)

(٤) الآية ٥١ سورة الروم.

إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاخَ وَنَزَلْتُ عَنْ حَقِيبَةِ رَحْلِهِ" [١] وفي حديث سعيد بن زيد " أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنِ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ" [٢]. ومن الاستغناء بها في النظم قول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لها باللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ. .. لَناموا فما إنْ مِنْ حديثٍ وَلا صَالِ [٣]

قال أبو حيان :« قال بعض أصحابنا: "والصحيح جوازه بدليل قول العرب: (والله لكذب زيد كذباً ما أحسب أن الله يغفره له)[٤]

وصححه السيوطي قال :« والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام»[٥]

المذهب الثاني: ذهب بعض النحويين إلى القول بعدم جواز دخول اللام على الماضي الخالي من «قد»[٦].

قال أبو حيان: ومن النحويين من ذهب إلي أنها لابد أن تصحبها "قد" ظاهرة أو مقدرة، وقاسها علي اللام الداخلة علي خبر «إن»، فكما لا تدخل تلك علي الماضي كذلك لا تدخل هذه"[٧]

وخرَّجوا ما استدل به المجيزون على حذف «قد» التي تقرب الفعل من الحاضر، والتقدير في قولهم: والله لكذب :والله لقد كذب، والتقدير في البيت: لقد ناموا. [٨]

(١) الحديث بتمامه في: مسند أحمد (٤٥/ ١٠٨)

(٢)الحديث بتمامه في: مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ١٧٥) ومسند أحمد (٣/ ١٨٨)

(٣)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢١٤)وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص: ٢٢٥)

(٤) التذييل والتكميل(١١/ ٣٨٣)

(٥)عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (١/ ٤٤٢)

(٦)ينظر: التذييل والتكميل(١١/ ٣٩٤)

(٧)التذييل والتكميل(١١/ ٣٩٤)

(٨)ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٤٢)

والظاهر من كلام المبرد أنه لا يجيز دخولها فيه قال :« فأما قولك والله لكذب زيد كذبا ما أحسب الله يغفره له، فإنما تقديره: لقد؛ لأنه أمر قد وقع، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدم»(١)

وقال به العكبري، وخرج عليه قوله – صلى الله عليه وسلم :« فو الله، لنزل رسول الله – صلى الله عليه وسلم– إلى الصبح فأناخ... قال: « حذف «قد» في جواب القسم مع بقاء اللام » (٢)

وهو ما لفت إليه ابن يعيش النظر حين قال: « وربما حذفت اللام، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (٣)، أي: لقد أفلح، وربما حذفت "قد". قال الشاعر:

حلفت لها والله. .....

أي: والله لقد ناموا» (٤)

فالمفهوم من كلامهما أن دخول اللام على الماضي مجردة من «قد» غير جائز، ولذا لجأوا إلى التأويل، مما يدفع حجة المجيز وينفي قاعدة القبول.

أما الرضي فقد حكم على قول الشاعر:

حَلَفْتُ لها بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ. .. لَناموا فما إنْ مِنْ حديثٍ وَلا صَالِ

بالضرورة، (٥) والأولى عنده الجمع بين اللام و«قد». وكان قَبْلُ يقول: إن اللام وحدها ضرورة شعرية. وهو ما دفع البغدادي إلى الاعتراض عليه، وتوجيه النقد إليه. قال: « كيف يصح دعوى الضرورة مع قوله قبل:

(١)المقتضب (٢/ ٣٣٦)

(٢)إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: ٢١٢)

(٣) الآية ٩ سورة الشمس

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٤١)

(٥)ينظر: شرح الرضي (٤/ ٣١٣)

فإن كان الفعل الماضي مثبتا فالأولى الجمع بين اللام وقد. وهل فيه إلا ترك الأولى؟! ولم يقل أحد إنه ضرورة»[١]

ونفى البغدادي أن يكون ضرورة، محتجا بما ورد في القرآن والحديث وكلام العرب[٢].

وبعد... ففي جواز دخول لام القسم على الماضي المجرد من «قـــد» خلاف الصحيح منه الجواز، فقد ورد عن العرب دخولها عليه، وجاء فـــي أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا ﴾ وجاء في كلام أفصح البشر صلى الله عليه وسلم وإن كان الأكثر أن تدخل مع "قد"

ثم إنها دخلت على الماضي في كل أحواله، فقالوا: والله ما قام زيـــد، وقالوا والله لقد قام زيد، فلا مانع أن يقال: والله لقام زيد.

****

(١)خزانة الأدب(١٠/ ٧٢)

(٢) ينظر :خزانة الأدب (١٠/ ٧٢)

المطلب الثالث
دخول لام القسم على لفظ الجلالة
في مقام التعجب:

من الحروف التي أوقعوها موقع الباء في القسم بعد حذف فعل القسم: «اللام» التي تجيء للقسم في مقام التعجب نحو: لله لا يُؤخَّر الأجل، ولا يكون إلا في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: لله لقد قام زيد، وبعض العرب قد استعملها للقسم دون تعجب، وفي دخولها على لفظ الجلالة خلاف بين النحويين حيث أجاز جمهور النحويين دخولها في القسم في مقام التعجب، ومنعه آخرون،[1] وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول: ذهب جمهور النحويين إلى القول بجواز دخول اللام على لفظ الجلالة في القسم في مقام التعجب، واستدلوا على ذلك بما ورد من كلام الفصحاء، ومن ذلك قول الشاعر: [2]

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ .. بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظيَّانُ والآسُ

قال سيبويه:« وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب. قال أمية بن أبي عائذ:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ .. بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظيَّانُ والآسُ»[3]

---

(١)ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٩٣٠)

(٢) البيت من البسيط وقائله: أمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو في: الكتاب (٣/ ٤٩٧) والأصول في النحو (١/ ٤٣٠) واللامات (ص: ٨١) وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٩٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٤) والصاحبي (ص: ٧٥) وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٤٠) وإيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٨١٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٥٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤١) واللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٦٥) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٤٣) واللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٥٢٣) والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٥٧) و شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٢٩٨)

والشاهد فيه قوله: « لله يبقى » حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم في مقام التعجب.

ويروى : يا ميّ لا يعجز الأيّام ذو حيد ... بمشمخرّ بهذا الظيّان والآس

وروي: تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس

= ولا شاهد فيه على الروايتين

(٣)الكتاب (٣/ ٤٩٧)

وقال :« وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلن، كما تقول: تالله لأفعلن»[١]

وقال ابن السراج :« وقد تقول: تالله وفيها معنى التعجب، وبعض العربِ يقول في هذا المعنى فتجيء باللامِ، ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب، وقال أُمية بن عائذ:

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ .. بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظيَّانُ والآسُ

يريد والله: لا يبقى، إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب»[٢]

قالوا: وإنما دخلت اللام في القسم ؛لأن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض، نحو: فلان بمكة، وفي مكة، قال تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [٣]، أي: على جذوع النخل". [٤]

وقيل: إن اللام هنا ليست في معنى التعجب، وإنما معناها: الاختصاص، كأنك قلت: أحلف لله، أي: أختص بيميني الله، ولا أحلف بغيره[٥]

المذهب الثاني : حكى ابن مالك عن الأخفش القول بعدم جواز دخول اللام على لفظ الجلالة في القسم، ووافقه فيما ذهب إليه، وحكم على ما ورد من ذلك بالشذوذ قال: «وشذ دخول اللام على «الله» ودخول التاء على «الرب»، روى ذلك الأخفش، ومن ذلك قول الشاعر:

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ .. بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظيَّانُ والآسُ»[٦]

---

(١)الكتاب (٣/ ٤٩٩)

(٢)الأصول في النحو (١/ ٤٣٠) و (١/ ٤٣١) وينظر: اللامات (ص: ٨١) وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٣٧) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٩٨) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٤٣) واللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٥٢٣) والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ١٥٧) وشرح الأشموني (٢/ ٧٨) وشرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٢٩٨) وعمدة الحفاظ (٤/ ٣)

(٣) من الآية ٧١ سورة طه

(٤)ينظر: التذييل والتكميل(١١/ ١٥٩)

(٥) ينظر: توجيه اللمع (ص: ٤٧٩)

(٦)شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤١) و (٣/ ١٤٠)

وخرَّجه بعضهم على أن « اللام» هنا بمعنى واو القسم في التعجّب في اسم الله(١)

وخرَّجه بعضهم على أن« اللام» هنا بمعنى التاء كأنه قال: تالله. (٢)

وبعد... في دخول اللام في لفظ الجلالة في القسم خلاف، الصحيح منه جوازه فقد ثبت في كلام العرب المحتج بكلامهم، حكى ذلك سيبويه عمن لا يتهم، وكان لا يروي إلا عن موثوق، ولا يحتج إلا بالفصيح، ومما ورد: لله لأفعلن، وقال الشاعر :

للِه يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ .. بِمُشْمَخِرٍ بهِ الظيَّانُ والآسُ

والسامع حجة على من لم يسمع، فقد ورد إذا في الفصيح نثرًا ونظمًا.

ولا يلتفت إلى قول ابن مالك إنه شاذ، فَكَوْن ذلك موجودا في لسانهم دليل على أنّها تدخل فيه، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأحسن ما يحتاج إليه. فضلا عن أن الواو والتاء والباء جاءت للقسم في هذا الباب قالوا: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، وتالله لأفعلن؛ فمجيء اللام فيه مقبول.

(١)ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٧٧)

(٢)ينظر: الإبانة في اللغة العربية (٤/ ١٧٨)

المبحث الثالث:

"اللام» الزائدة المرفوضة

بين جحد الاستحقاق والتسامح في الإلحاق.

دخول اللام الزائدة على المفعول به المتأخر

إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد فإما أن يتقدم المفعول عاملَه، وإما أن يتأخر عنه فإن قدم جاز دخول اللام عليه[١] تقول: زيداً ضربتُ، ولزيدٍ ضربتُ، قال الله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢]وإنّما تدخل اللام عليه إذا تقدَّم لأنَّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله؛ فيقوى باللام. فإذا تقدم العامل على معموله فهل تدخل اللام على المعمول أو لا تدخل؟ خلاف بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب جمهور[٣] النحويين إلى القول بجواز دخول اللام على المعمول المتأخر عن عامله.

قال الفراء: «كما قال ﴿ رَدِفَ لَكُمْ﴾[٤] يريدُ: ردفكم، وكما قالوا: نَقدت لَهَا مائة، أي: نَقدتها» [٥]

وقال الأخفش:[٦]« وقال: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ﴾ ونظنها "ردفكم" وأدخل اللام فأضاف بها الفعل، كما قال: ﴿للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾و ﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [٧] وتقول العرب: "ردفه أمر" كما يقولون: "تبعه" و"أتبعه"[٨]

---

(١)الهداية الى بلوغ النهاية (٤/ ٣٠٥١) و (اللام) عند الجمهور زائدة لا تتعلق بشيء، وعند المبرد متعلقة بمصدر دل عليه الفعل قبلها. ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١١٤) و (٢/ ٥٣٩)

(٢) من الآية ٤٣ سورة يوسف

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٨٩) والهداية الى بلوغ النهاية (٤/ ٣٠٥١) والكشاف (٣/ ٣٨١) وزاد المسير في علم التفسير (١/ ٢٩٤) والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠١٣) ولسان العرب (٩/ ١١٨) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٠٧) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٢٥٠) واللباب في علوم الكتاب (٥/ ٣١٩)

(٤)من الآية ٧٢ سورة النمل

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ٧٨) وينظر: (١/ ٢٢٢) و (٢/ ٢٢٣)

(٦)قال أبو حيان قال الجرمي: قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيداً إذا قُدم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر » التذييل والتكميل (٧/ ٢٨) وكلام الأخفش لا يدل على ذلك.

(٧)من الآية ١٥٤ سورة الأعرف

(٨)معانى القرآن للأخفش (٢/ ٤٦٧) وينظر: الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٤٧) و (٣/ ٧٣)

ورأى المبرد جوازه، لكنَّ الأحسن عنده ألا تدخل اللام في المفعول المتأخر، قال: « معناه ردفكم، وتقول: لزيد ضربت، ولعمر أكرمت، إذا قدمت المفعول؛ لتشغل اللام ما وقعت عليه، فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها»(١)

وكان ابن جني يرى جوازه، ويقيس عليه جوازه في المفعول المتقدم(٢)

المذهب الثاني: ذهب ابن عصفور إلى القول بعدم جواز دخول اللام على المفعول المتأخر، وحكم على ما ورد من دخول اللام عليه متأخرا بالضرورة الشعرية.

قال: « وإن لم يقدَّم لم يجز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر، أو في نادر كلام نحو قول الشاعر: (٣)

فلمَّا أنْ تَواقَفْنَا قَليلاً. .. أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنَا(٤)

يريد: أنخنا الكلاكِلَ.

وحجته: أن اللام لم تدخل إذا تقدم العامل وتأخر المفعول؛ لأن العامل إذا تقدم كان في أقوى أحواله؛ فلا يحتاج إلى تقوية.

وقال: « ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر، نحو قوله:

ولما أنْ تَواقَفْنَا قَليلاً. .. أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنَا

---

(١)المقتضب (٢/ ٣٧)

(٢)ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل (ص: ٦٩)

(٣)البيت من الوافر، وهو في: شرح ديوان الحماسة (ص: ٣٢٢) وشرح حماسة أبي تمام للفارسي (٢/ ٢٤٩) وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ١٧١) والتذييل والتكميل(٧/ ٢٨) (٨/ ٣٢٤) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٤٤) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٣٩) و (٦/ ٢٩٣٧) وشرح أبيات مغني اللبيب (١/ ٣٥٥) و (٤/ ٣٠٦)

والشاهد فيه قوله: أنَخْنا للكلاكِل حيث دخلت اللام الزائدة في المفعول المتأخر.

(٤)شرح الجمل (٣/ ١٦٣)

أي أنخنا الكلاكلَ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ أي رَدِفَكم، وإنّما لم يقو ذاك بحرف الجر؛ لأنه لم يضعف لتقدّم معموله عليه، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على المعمول» (١).

وقال: « وقد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾، أي ردفكم، إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر»(٢)

ومنعه ابن الأثير مطلقا؛ فلم يجزه في شعر ولا نثر، قال: «لا تقول: ضربت لزيد»(٣).

ومنع المرادي دخولها هنا أيضا، وحكم على ما ورد من دخولها بالشذوذ كما خرج الآية ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ تأويلا يخرجها عن حكم الجواز، فقال إن «ردف» بمعنى: « تبع ». وأوله بعضهم على التضمين. وقيل: إن «ردف» بمعنى: «قرب». وبذلك تتحمل دخول اللام(٤).

والظاهر من كلام الشاطبي أنه لا يرى جواز دخولها في المفعول المتأخر، ولذا قال في قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾: « وأما الآية الشريفة الثانية فالاستدلال بها أقوى من الأولى. إلا أنه يمكن أن يضمن (ردف) معنى: « تهيأ»، التقدير: قل: عسى أن يكون تهيأ لكم بعض الذي تستعجلون، وإذا أمكن أن يبقى الحرف على معناه فلا سبيل إلى ادعاء الزيادة، لأن الزيادة في الشيء خروج عن موضوع الشيء »(٥)

المذهب الثالث: ذهب الزجاجي إلى أن ما جاء من دخول اللام على المفعول المتأخر إنما ذلك خاص بأفعال تلك المفعولات، ولذا وجب الوقوف عندها، وشذوذ ما عداها، قال: « وهذا ليس بمقيس، أعني: إدخال هذه اللام

(١)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٦٩ (٣/ ٣٣٤)
(٢)ضرائر الشعر (ص: ٦٧)
(٣)البديع في علم العربية (١/ ٤٣٧)
(٤)ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٠٧)
(٥)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٩٣٦)

بين المفعول والفعل، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها، ألا ترى أنه غير جائز أن يقال: ضربت لزيد، وأكرمت لعمرو، وأنت تريد: ضربت زيدا وأكرمت عمرا»(١)

وبعد... ففي جواز دخول اللام الزائدة على المفعول به المتأخر خلاف الصحيح منه جواز دخولها فيه، فقد ورد في أفصح الكلام، كلام الله تعالى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ أي رَدِفَكم » وقوله تعالى: « لَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ»(٢) والعرب تقول: آمنتُ له، وآمنْتُه، بمعنى، أي: صدَّقته، وقال تعالى: ﴿ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ (٣) فعدى الفعل باللام. وقال تعالى « إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ»(٤)

وورد أيضاً في كلام من يحتج بهم من فصحاء العرب وموثوقيهم قال الشاعر: (٥)

أُرِيدُ لأَنْسى ذِكْرَها فَكَأَنَّما. .. تُمَثَّلُ لي لَيْلى بِكُلّ سبيلِ

يريد: أنسى ذكرها.

(١)اللامات (ص: ١٤٧)

(٢) من الآية ٧٣سورة آل عمران

(٣) من الآية ٢١٣ سورة البقرة

(٤)من الآية ١٠٧ سورة هود

(٥) البيت من الطويل لكثيِّر عزة في ديوانه صـ ١٠٨وهو في معانى القرآن للأخفش (١/ ١٧٠) وطبقات فحول الشعراء (٢/ ٥٤٦) الكامل في اللغة والأدب (٣/ ٧٣) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١٥٥) واللامات (ص: ١٣٨) ومعاني القرآن للنحاس (٤/ ٣٩٥) والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص: ١٩٥) والمحتسب (٢/ ٣٢) والتمام في تفسير أشعار هذيل (ص: ٦٩) وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص: ١٤٠) وشرح ديوان الحماسة (ص: ٨٦٧) وسر الفصاحة (ص: ٢٦٠) وسمط اللآلي (٢/ ٥٦)

والشاهد فيه قوله: أُرِيدُ لأَنْسى ذِكْرَها حيث دخلت اللام الزائدة في المفعول المتأخر.

وقال الآخر :[1]

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ. .. مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

يريد: أجار مسلما ومعاهدا.

وقول الآخر[2]

مَا كُنْتُ أَخْدَعُ لِلْخَلِيلِ بُخْلُه.. . حَتَّى يَكُونَ لِي الْخَلِيلُ خدوعا.

يريد :ما كنت أخدع الخليل.

وقول الآخر:

يَذُمُّونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يُرْضِعُونَهَا.. . أَفَاوِيقَ حَتَّى مَا يَدُرُّ لَهَا ثُعْلُ. [3]

يريد: يذمون الدنيا.

****

(١) البيت من الكامل، للرماح بن ميّادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك. وهو في البديع في علم العربية (١/ ٤٣٨) وشرح ديوان المتنبي للعكبري (٣/ ٣٤٣) وضرائر الشعر (ص: ٦٧) وارتشاف الضرب(٥/ ٢٣٩٥) والتذييل والتكميل(٧/ ٢٨) (١١/ ١٨١) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ١٠٧، وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٣٦٥) وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٢٦) ومغني اللبيب(ص: ٢٨٥) والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٥٩) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٩٣٦) والبرهان في علوم القرآن (٣/ ٨٥)

والشاهد فيه قوله: « أجار لمسلم ومعاهد » حيث دخلت اللام الزائدة في المفعول المتأخر.

(٢)البيت من وهو في الإبانة في اللغة العربية (١/ ٤٤٤) زاد المسير في علم التفسير (١/ ٢٩٤ البحر المحيط في التفسير (٣/ ٢١٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٢٥٠)اللباب في علوم الكتاب (٥/ ٣١٩)

والشاهد فيه قوله: أخدع للخليل حيث دخلت اللام الزائدة في المفعول المتأخر.

(٣) البيت من الطويل لابن همّام السّلولي وهو في زاد المسير في علم التفسير (١/ ٢٩٤) والبديع في علم العربية (١/ ٢٤٢) والتذييل والتكميل(١١/ ١٨١) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٢٥٠) واللباب في علوم الكتاب (٥/ ٣١٩) وتمهيد القواعد (٦/ ٢٩٣٧)

والشاهد فيه قوله: « يذمّون للدّنيا» حيث دخلت اللام الزائدة في المفعول المتأخر.

الخـــــــــــــاتمة

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ ، وَتَكْمُلُ الغَايَاتُ ، سُبْحَانَهُ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ ، وَيَعْفو عَنْ السَّيِّئَاتِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى الهَادِي البَشِيرِ ، وَالْسِراجِ المُنِيرِ إمامِ المُتَّقِينَ ، وَسَيِّدِ المُرْسَلِينَ ، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ النَّبيِّ الأُمّيِّ الْأَمِينِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَن سَارَ عَلَى طَرِيقِهِمْ ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ إِلَى يَوْمِ الدّينِ .

وَبَعْدَ . . .

فَقَدْ تَمَّ هَذَا البَحْثُ بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَدْبِيرِهِ ، فَلَهُ الحَمْدُ عَلَى فَضْلِهِ وَتَوْفِيقِهِ ، وَقَدْ تَناوَلَ : " اللّامُ المَرْفوضَةُ بَيْنَ جَحَدِ الاسْتِحْقاقِ والتَّسامُحِ فِي الإِلْحاقِ .

وَيَحْسُنُ فِي نِهايَتِهِ أَنْ أُشِيرَ إِلَى الآتِي :

- أَنَّ حُروفَ المَعاني لَهَا دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي بناءِ الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ ، ولَهَا أَثَرُها الواضِحُ فِي أَداءِ المعْنَى، وَعَلَيْهَا اعْتِمادُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللُّغَةِ ، كَمَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا عِلْمُ التَّفْسِيرِ ، وَيحْتاجُ إِلَيْهَا أَهْلُ الشَّرِيعَةِ ، ولَا غَرْوَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ عِلْمَ النَّحْوِ مِنْ أَكْثَرِ العُلُومِ ارْتِبَاطًا بِالشَّرِيعَةِ حَتَّى إِنَّهُ كَانَ شَرْطًا مِنْ شُروطِ تَوَلِّي أَمْرَ القَضاءِ، وَرُبَّمَا جُعِلَ أَحَدَ المُؤَهِّلاتِ الَّتِي تُؤَهِّلُ لِلْفُتْيَا وَإِصْدارِ الأَحْكامِ .
- أَنْصَفَ البَحْثُ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ وَرَدَ عَنْهُمْ ، وَانْتَصَرَ لَهُمْ، وَدَفَعَ التُّهْمَةَ عَنْهُمْ ، وَمِن ذَلِكَ أَنَّهُ نُسِبَ إِلَى المُبَرِّدِ القَوْلُ بِجَوَازِ دُخولِ لَامِ الابْتِداءِ عَلَى خَبَرِ " أَنَّ » المَفْتوحَةِ وَقَالُوا إِنَّ المُبَرِّدَ جَعَلَ دُخولَها فِيه قِيَاسًا مُطَّرِدًا وَقَدْ رَأَيْتُ فِي الْمُقْتَضَبِ مَا يَنْفِي عَنْ المُبَرِّدِ القَوْلَ بِالْجَوَازِ ، بَلْ إِنَّهُ أَكَّدَ عَلَى عَدَمِ الجَوازِ قَالَ : « كَذَلِكَ بَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ تُدْخِلَ اللّامُ فَتَقُول : بَلَغَنِي أَنَّكَ لَمُنْطَلِقٌ .
- اعْتَمَدَ البَحْثُ كَلَامَ العَرَبِ، وَمَنْطُوقَاتُهُمْ فِي قَبولِ مَا يَرَاه رَاجِحًا، وَرَدِ مَا يُخَالِفُ مَا عَلَيْهُ العَرَبُ فِي كَلَامِها، وَمَا لَهجَتْ بِهِ أَلْسِنَتُها ، وَلَمْ يَنْسَ إِجْلَالَ أَصْحابِ المَذَاهِبِ المردودة ، فَقَدْ اسْتَعانَ البَحْثُ بِكَلامِ العَرَبِ فِي قَبولِ القَوْلِ بِدُخُولِ لَامِ الابْتِداءِ عَلَى «كَأَنْ » وَ «لَوْلَا » ، لتأكيد المعْنَى العامِّ فِي الجُمْلَةِ وَتَقْوِيَتِهِ ، وَ قَدْ جَاءَتْ حُروفٌ كَثِيرَةٌ لِتَوْكِيدِ المَعْنَى العامِّ فِي الجُمْلَةِ وَتَقْوِيَتِهِ ، وَلَمْ يَتَأَثَّرْ المعْنَى الأَصْلِيّ بِعَدَمِ وُجودِهِ .

- ظَهَرَ مِنْ البَحْثِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ التَّراكيبِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ " اللّامَ " تَسامَحَ النَّحْوِيّونَ فِي اجْتِلابِها لَهَا ، وَإِلْحاقِها بِهَا ، مُعْتَمِدِينَ أَحْيَانًا عَلَى مَا جَاءَ عَنْ العَرَبِيِّ الفَصيحِ الَّذِي يَحْسُنُ الظَّنُّ بِهِ ، وَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ قَدْ وَقَعَ لَهُ ذَلكَ مِنْ لُغَةٍ قَديمَةٍ. وَيَتَّكِئونَ أَحْيَانًا عَلَى الْقِيَاسِ وَيَعْتَبِرونَهُ بابًا يَتَّسِعُ لِمُراجَعَةِ الأُصولِ المَرْفوضَةِ، وَيَحْمِلونَ – مِنْ خِلالِهِ – الفُروعَ عَلَى الأُصولِ ، حَيْثُ اسْتَقَرَّ لَدَى النَّحْوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ: الْقِيَاسَ اسْتِنْباطٌ بِحَمْلِ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ لِاشْتِباهٍ بَيْنَهُمَا فِي الأَصْلِ .
- أظهر البَحْثُ أَنَّ (اللّامَ) حَرْفٌ يَدُورُ فِي التَّراكيبِ المتَعَدِّدَةِ ، وَيَدْخُلُ فِي السّياقاتِ المخْتَلِفَةِ ، وَيُؤَدِّي دَوْرًا مُهِمًّا فِي تَوْجيهِ المعْنَى ، وَيَخْتَلِفُ الكَلامُ والاسْتِنْباطُ بِحَسبِهِ، وَفِي كَثيرٍ مِنْ المواطِنِ يَكونُ له أَثَرٌ فِي بِناءِ المعْنَى وَتَمامِهِ ، وَقَدْ أَسْهمَ إِلَى حَدٍّ كَبيرٍ فِي تَرابُطِ الكَلامِ ، وَتَقْوِيَةِ المعْنَى وَتَأْكيدِهِ فِي ذِهْنِ المتَلَقّي .
- أَفَادَ البَحْثُ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ فِي رَدِّ القَوْلِ بِدُخُولِ «اللّامِ» فِي بَعْضِ التَّراكيبِ لَا يُسَلِّمونَ لِكَلَامِ العَرَبِ وَفَصيحِ شِعْرِهِمْ ، وَيَجْتَهِدونَ فِي صَرْفِ تِلْكَ الشَّواهِدِ عَنْ مُرادِها ، ، مِمَّا لَا دَاعِيَ إِلَيْهُ ، وَلَا دَليلَ عَلَيْه ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنْهَا كَانَ وَاقِعًا يَجِبُ التَّسْليمُ بِهِ ، وَحَقيقَةً يَجِبُ الاعْتِرافُ بِهَا، وَمِن ذَلكَ أَنَّهُمْ منعوا دُخولَ اللّامِ فِي خَبَرِ المبْتَدَأ ، وَرَدّوا كُلَّ الشَّواهِدِ الَّتِي تُرَشِّدُ إِلَيْهُ ، وَتَدُلُّ عَلَيْه، وَقَدْ جَاءَ عَنْ العَرَبِ مَا يُؤَيِّدُهُ ، وَيَشْهَدُ لَهُ .

وَقَدْ يَلْجَأُونَ إِلَى إِصْدارِ حُكْمٍ بِالضَّرُورَةِ أَوْ الشُّذوذِ، مَعَ أَنَّ مِنْ أَدِلَّةِ النَّحْوِ : السَّماعُ، وَهُوَ المجْمَعُ عَلَيْه ، والثّابِتُ مِمَّنْ سَلِمَتْ عَرَبِيَّتُهُ، وَأَنَّهُ الرُّكْنُ الأَسْمَى فِي تَقْعيدِ اللُّغَةِ .

- أَثْبَتَ البَحْثُ أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ لَا يَعْتَمِدُونَ الشّاهِدَ الَّذِي جُهِلَ قائلُهُ ، أَوْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ تَتِمّةٌ ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ مالكٍ حِينَ مَنْعَ دُخولَ اللّامِ فِي خَبَرِ « لَكِنَّ » وَرَدَّ مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِ الشّاعِرِ :

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

وَقَالَ: لَا حُجَّةَ فِيه لشُذُوذِهِ، إِذْ لَا يُعْلَمُ لَهُ تَتِمَّةٌ ، وَلَا قائلٌ ، وَلَا رَاوٍ عَدْلٌ يَقُولُ: سَمِعْتَ مِنْ يَوْثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِ، والاسْتِدْلالُ بِمَا هُوَ هَكَذَا فِي غايَةٍ مِنْ الضَّعْفِ» (١) ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي الاحْتِجاجِ بِهِ، بَلْ مَتَى رُوِيَ أَنَّهُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ تَعْيِينُ القائلِ. وَ القَوْلُ بِأَنَّ البَيْتَ لَا تَتِمَّةَ لَهُ فَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ الاعْتِناءُ بِمَكانِ الشّاهِدِ ، فَلَا حاجَةَ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا قَبْلَهُ. (٢)

- وَجْهَ البَحْثُ النَّظَرَ إِلَى أَنَّ الدِّراسَةَ اعْتَمَدَتْ السَّماعَ والْقياسَ فِي قَبولِ الْآرَاءِ الَّتِي رَجَّحَتها وَقَالَت بِهَا، مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّ الاعْتِمادَ عَلَى المسْموعِ أَصْلٌ يَنْبَغِي أَنْ تُبْنَى عَلَيْهُ قاعِدَةُ القَبولِ بِالْحُكْمِ وَرَدِّهِ، وَأَنَّ مِنْ تَمَسَّكَ بِهِ خَرَجَ مِنْ عُهْدَةِ المطالَبَةِ بِالدَّلِيلِ، وَأَنَّ القَوْلَ بِالضَّرُورَةِ أَوْ الشُّذوذِ طارِئٌ عَلَى أَحْكامِ النَّحْوِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ هَاجَمَ مِنْ يَعْتَدُونَ بِالْشاذِّ والنّادِرِ، وَدَعَا إِلَى إِسْقاطِ رُؤْيَتِهِمْ، وَمِن مُنْطَلَقٍ أَيْضًا أَنَّ مَا قِيسَ عَلَى كَلامِ العَرَبِ فَهُوَ مِنْ كَلامِهِمْ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ رُكْنٌ مَكينٍ، وَعَمودٌ قَوِيمٌ لَا يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْهُ فِي بِناءِ القاعِدَةِ ، وَإِرْسَاءِ دَعائِمِها.
- أَفَادَ البَحْثُ أَنَّ تَسامُحَ النَّحْوِيِّينَ فِي قَبولِ دُخولِ اللّامِ فِي بَعْضِ التَّرْكيبِ دَلَّ عَلَى أَنَّ نَحْوًا جَدِيدًا عَرَفَ طَرِيقَهُ إِلَى الظُّهورِ ، وَبَدَتْ مَلامِحُهُ تَظْهَرُ عَلَى السّاحَةِ النَّحْوِيَّةِ بِإِقْرارِ النُّحاةِ لَهُ، وَقَبولِهِمْ بِهِ، وَأَنَّ الاعْتِرافَ بِهِ يُعَدُّ مَظْهَرًا مِنْ مَظاهِرِ ثَراءِ اللُّغَةِ بَعْدَ أَنْ تَرَكَهُ نحاةٌ جَحَدُوا الاعْتِرافَ بِهِ ؛ ونَظَرُوا إِلَيْه عَلَى أَنَّه شاذٌّ ، أَوْ خارِجٌ عَنْ أَقْيسَةِ العَرَبِ وَمَذاهِبِهِمْ .
- اتَّضَحَ مِنْ البَحْثِ أَنَّ النُّحاةَ قَدْ يَسْلُكُونَ كُلَّ سَبِيلٍ ، وَيَقْطَعونَ كُلَّ طَرِيقٍ فِي إِخْراجِ الشّاهِدِ عَنْ حُكْمٍ لَا يَقُولُونَ بِهِ ، وَمَذْهَبٍ لَا يَرْضَوْنَ عَنْهُ، إِذَا عارَضَ ذَلِكَ الشّاهِدُ قَواعِدَهُمْ، وَخَالَفَ مَذاهِبَهُمْ. وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لِنَفْيِ دُخولِ لَامِ الابْتِداءِ عَلَى « إِنَّ » المبَدلَةِ هَمْزَتُها هَاء فِي مِثْلِ « لهنَّكَ » ذَهَبُوا كُلَّ مَذْهَبٍ لِنَفْيِ هَذَا الحُكْمِ كما سبق.

---

(١)شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩)

(٢) ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١١٨)

المصادر والمراجع

القرآن الكريم ، تبارك الذي أنزله.

١) الإبانة في اللغة العربية / سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية، نشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط سلطنة عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

٢) الإتقان في علوم القرآن /جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد، و الدكتور / رمضان عبد التواب نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى ١٩٩٨م.

٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك / برهان الدين بن قيم الجوزية تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي نشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

٥) أسرار البلاغة فى علم البيان/ أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،نشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٦) أسرار العربية أبو البركات، كمال الدين الأنباري، نشر: دار الأرقم: الأولى ١٩٩٩م

٧) الاشتقاق /أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م

٨) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٥٢ لابن السيد البطليوسي تحقيق الدكتور حمزة النشرتي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بلا طبعة بلا تاريخ.

٩) الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.
١٠) إعراب القراءات الشواذ / أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧- ١٩٩٦
١١) إعراب القرآن/ أبو جعفر النحاس، تحقيق: د زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت لبنان – الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.
١٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج/ علي بن الحسين بن علي الباقولي، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، نشر: دار الكتاب المصري، القاهرة، الرابعة – ١٤٢٠ هـ
١٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي / أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي نشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
١٤) أمالي ابن الحاجب / ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدار، نشر: دار عمار الأردن، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م
١٥) أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الأولى ١٩٩٢م.
١٦) الأمالي / عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون نشر: دار الجيل – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
١٧) الأمالي / أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية ، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م
١٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين / أبو البركات، كمال الدين الأنباري نشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م

١٩) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الجيل بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٢٠) إيضاح شواهد الإيضاح / أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان: الأولى، ١٩٨٧م
٢١) الإيضاح العضدي/ أبو علي الفارسيّ تحقيق :د. حسن شاذلي فرهود الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
٢٢) البارع في اللغة / أبو علي القالي، تحقيق: هشام الطعان، نشر: مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٧٥م
٢٣) البحر المحيط في التفسير / أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
٢٤) البديع في علم العربية / الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية،: الأولى، ١٩٩٩م
٢٥) البرهان في علوم القرآن / أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار المعرفة – بيروت ١٣٩١ هـ ١٩٧١م
٢٦) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز/ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد علي النجار نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.
٢٧) تاريخ ابن الوردي/ عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م

٢٨) تاج العروس من جواهر القاموس / محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية. بلا طبعة، بلا تاريخ.
٢٩) التبيان في إعراب القرآن/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
٣٠) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٣٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى٢٠٠٤م
٣٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات نشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
٣٤) التصريح بمضمون التوضيح / الشيخ خالد الأزهري ط الحلبي "بلا تاريخ".
٣٥) التعريفات /علي بن محمد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
٣٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد / محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد المفدى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٣٧) التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
٣٨) التَّفْسِيرُ البَسِيْط / أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، تحقيق: مجموعة من الأساتذة بجامعة الإمام محمد بن سعود، نشر عمادة

البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩

٣٩) التمام في تفسير أشعار هذيل /: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرازق الحديثي – أحمد مطلوب، نشر: مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م

٤٠) تمهيد القواعد / ناظر الجيش، تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

٤١) تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٠٠١ م.

٤٢) توجيه اللمع / أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، نشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٤٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / الحسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د: عبد الرحمن علي سليمان، ط دار الفكر العربي – الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٤٤) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)/ أبو عبد الله شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش نشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٩٦٤م

٤٥) الجمل في النحو / الخليل بن أحمد، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٤٦) الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى، ــ ١٩٩٣م.

٤٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب/ الشيخ مصطفى محمد عرفه الدسوقي، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت بلا تاريخ.

٤٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، تحقيق د/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ــ القاهرة، " من دون تاريخ".
٤٩) حجة القراءات / أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
٥٠) الحجة للقراء السبعة / أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، نشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م
٥١) حروف المعاني والصفات/ أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م
٥٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: أميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٥٣) الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق :د / محمد علي النجار، المكتبة العلمية " من دون تاريخ"
٥٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ السمين الحلبي تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق بلا تاريخ.
٥٥) الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، الكويت.
٥٦) ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦-١٩٨٦
٥٧) زاد المسير في علم التفسير/ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي – ط المكتب الإسلامي بيروت – لبنان الطبعة الثالثة ١٤٤٠ هـ.
٥٨) رصف المباني في شرح حروف المعاني / المالقى، تحقيق د/ سعيد صالح الضامن، دار ابن خلدون.
٥٩) السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف ط دار المعارف الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.

٦٠) سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د / حسن هنداوي، ط دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.
٦١) سر الفصاحة/ أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي نشر: دار الكتب العلمية،: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.
٦٢) سفر السعادة وسفير الإفادة / علي بن محمد علم الدين السخاوي تحقيق: د. محمد الدالي تقديم: د. شاكر الفحام بلا تاريخ.
٦٣) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي/ تحقيق: عبد العزيز الميمني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان بل تاريخ.
٦٤) شرح أبيات مغني اللبيب / عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق
٦٥) نشر: دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة: الأولى والثانية (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ)
٦٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي " من دون تاريخ".
٦٧) شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»/ زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، نشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م
٦٨) شرح الألفية / ابن الناظم، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.
٦٩) شرح التسهيل / أبو عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، ود / محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

٧٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/ فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م
٧١) شرح ديوان الحماسة/ أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٧٢) شرح ديوان الحماسة / يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، نشر: دار القلم – بيروت بلا تاريخ.
٧٣) شرح ديوان المتنبي/ أبو البقاء العكبري تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، نشر: دار المعرفة – بيروت، بلا تاريخ.
٧٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٧٥) شرح شواهد المغني / عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، نشر: لجنة التراث العربي بلا طبعة، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
٧٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / عبد الله بن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر سوريا، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .
٧٧) شرح الفصيح / ابن هشام اللخمي، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م
٧٨) شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي تحقيق: د يوسف حسن عمر، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.
٧٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون " دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.

٨٠) شرح كتاب الحماسة / أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ، تحقيق: د. محمد عثمان علي نشر: دار الأوزاعي – بيروت الطبعة: الأولى
٨١) شرح كتاب سيبويه / أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق د / رمضان عبد التواب، ود/ محمود فهمي حجازي، ود/ محمد هاشم عبد الدايم، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦هـ " جزآن ".
٨٢) شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي القاهرة، صورة ضوئية من ط: المنيرية بلا تاريخ.
٨٣) شرح المقدمة المحسبة / طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم نشر: المطبعة العصرية – الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م
٨٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ محمد بن عبد الله، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، بلا تاريخ.
٨٥) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها / أحمد بن فارس، محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
٨٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٨٧) ضرائر الشِّعْر/ ابن عصفور الإشبيلي علي بن مؤمن، تحقيق: السيد إبراهيم محمد بلا طبعة.
٨٨) طبقات فحول الشعراء / محمد بن سلّام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، نشر: دار المدني – جدة، بلا تاريخ.
٨٩) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث / عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق: حسن موسى الشاعر، نشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بلا ط بلا تاريخ.

٩٠) علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
٩١) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ/ أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي تحقيق: محمد باسل عيون السود، نشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
٩٢) عمدة الكتاب / أبو جعفر النَّحَّاس تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي نشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
٩٣) غريب الحديث/ أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، نشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٩٨٤ م
٩٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)/ شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: إياد محمد الغوج الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م
٩٥) فقه اللغة وسر العربية / عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م
٩٦) القاموس المحيط / مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق :محمد نعيم العرقسُوسي / نشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان/ الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
٩٧) القوافي /القاضي أبو يعلي التنوخي تحقيق: الدكتور عوني عبد الرءوف، نشر: مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة: الثانية، ١٩٧٨ م
٩٨) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٩٩) كتاب الاختيارين /علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، نشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م
١٠٠) كتاب الألفاظ / ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق تحقيق: د. فخر الدين قباوة، نشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م
١٠١) كتاب سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الجيل، بيروت ــ لبنان ــ الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
١٠٢) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب / أبو علي الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود الطناحي نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م
١٠٣) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد / المنتجب الهمذاني تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح نشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م
١٠٤) كتاب فيه لغات القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع بلا طبعة ١٤٣٥.
١٠٥) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار / أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
١٠٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عبد الرازق المهدي دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٠٧) كشف المشكل من حديث الصحيحين / جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي تحقيق: علي حسين البواب / دار الوطن – الرياض بلا ط بلا تاريخ

١٠٨) الكناش في فني النحو والصرف / أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، نشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان: ٢٠٠٠ م

١٠٩) اللباب في علوم الكتاب / ابن عادل الدمشقي تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١١٠) لسان العرب لابن منظور، نشر مكتبة مدبولي، "من دون تاريخ".

١١١) اللامات / الزجاجي، أبو القاسم تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

١١٢) اللمحة في شرح الملحة / أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية بلا تاريخ.

١١٣) اللمع في العربية لابن جني تحقيق: حسين محمد شرف. عالم الكتب القاهرة –الأولى ١٩٧١.

١١٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة/ محمد بن جعفر القزاز القيرواني حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، نشر: دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

١١٥) المتبع في شرح اللمع لأبى البقاء العكبري، تحقيق :عبد الحميد الزوي، منشو ارت جامعة قار يونس، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤ ه – ١٩٩٤ م.

١١٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور / محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بلا تاريخ.

١١٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ١٩٩٤م.

١١٨) المحكم والمحيط الأعظم /أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي نشر: دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
١١٩) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ.
١٢٠) المرتجل (في شرح الجمل/ أبو محمد عبد الله بن الخشاب تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
١٢١) المسائل العسكريات في النحو العربي / أبو علي الفارسي تحقيق: د. علي جابر المنصوري نشر: ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان – الأردن) ٢٠٠٢ م
١٢٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل / أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين نشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م
١٢٣) مشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
١٢٤) معاني القرآن / أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد تحقيق :: محمد علي الصابوني نشر: جامعة أم القرى - مكة المرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ
١٢٥) معاني القرآن / أبو الحسن الأخفش، تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
١٢٦) معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، بيروت ــ "من دون تاريخ".
١٢٧) معاني القرآن وإعرابه / أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٢٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د /مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
١٢٩) مفاتيح الغيب " التفسير الكبير " فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م.
١٣٠) المفصل للزمخشري ومعه شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي – القاهرة – بلا تاريخ.
١٣١) المفضليات / المفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، و عبد السلام محمد هارون نشر: دار المعارف – القاهرة، الطبعة: السادسة
١٣٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / الإمام أبو إسحاق الشاطبي تحقيق: د/ عبد الرحمن قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م
١٣٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ـ «شرح الشواهد الكبرى»/ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م
١٣٤) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط : عالم الكتب بيروت بلا تاريخ
١٣٥) المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق :أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري الطبعة الأولى ١٣٩٢-١٩٧٢
١٣٦) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء/ أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق: محمد حسين شمس الدين،د ار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى
١٣٧) ١٩٩٥

١٣٨) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب / خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، نشر: الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٦م

١٣٩) النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) / علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

١٤٠) النوادر في اللغة / أبو زيد الأنصاري ،تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، نشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

١٤١) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه/ أبو محمد مكي بن أبي طالب تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، نشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م

١٤٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

****